

EXEMPLAIRES D'ARCHIVES

FILE COPY

à retourner / Return to Distribution C. 111

تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والأربعون

الملحق رقم ٢٢ (A/42/22)



الأمم المتحدة

تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والأربعون

الملحق رقم ٢٢ (A/42/22)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٧

ملاحظة

تتألف رموز وشائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وشائق الأمم المتحدة .

وقد قُدم هذا التقرير أيضا إلى مجلس الأمن تحت الرمز S/19217 .

كتاب الإحالة

[١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧]

سيدي ،

يشرفني أن أرسل اليكم ، طيا ، التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي اعتمده اللجنة الخاصة بالإجماع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ .

ويقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة وإلى مجلس الامن وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٦٧١ (د - ٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ والقرارات ٣٥/٤١ من ألف الى حاء المؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول أسى آيات الاحترام .

(التوقيع) جوزيف ن . غاربا
رئيس اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار
الامين العام للأمم المتحدة
نيويورك

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|---------------|----------------|--|
| ١ | ٥ - ١ | مقدمة - أولا |
| ٣ | ١٤ - ٦ | ثانيا - نظرة عامة |
| ٥ | ٦٩ - ١٥ | ثالثا - استعراض التطورات التي استجبت في جنوب افريقيا |
| ٥ | ٢٠ - ١٥ | الف - الاحوال السياسية العامة |
| ٧ | ٢٧ - ٢١ | باء - قمع السكان |
| ١٣ | ٤٦ - ٢٨ | جيم - مقاومة الفصل العنصري |
| ١٥ | ٥٢ - ٤٧ | دال - العدوان على الدول المجاورة وزعزعة استقرارها |
| ١٨ | ٦٠ - ٥٢ | هاء - التمييز والتعاون العسكريان |
| ٢٠ | ٦٩ - ٦١ | واو - الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الخارجية |
| ٢٣ | ٩٥ - ٧٠ | رابعا - العمل الدولي |
| ٢٣ | ٧٠ | الف - لمحة عامة |
| ٢٣ | ٧٨ - ٧١ | باء - الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية |
| ٢٦ | ٨٣ - ٧٩ | جيم - المنظمات غير الحكومية |
| ٢٧ | ٩١ - ٨٤ | دال - وقف الاستثمارات |
| ٣٠ | ٩٥ - ٩٢ | هاء - المقاطعة في الميدانين الرياضي والثقافي |
| ٣٠ | ١٣٧ - ٩٦ | خامسا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة |
| | | الف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين بشأن "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" |
| ٣١ | ٩٧ | باء - بيانات أدلى بها في جلسات مجلس الأمن |
| ٣١ | ٩٩ - ٩٨ | جيم - أنشطة اللجنة الخاصة ضد سياسات وممارسات نظام الحكم القائم على الفصل العنصري |
| ٣٢ | ١٠٩ - ١٠٠ | دال - الاجراءات المتخذة لمناهضة التعاون مع نظام الحكم القائم على الفصل العنصري |
| ٣٥ | ١٢٢ - ١١٠ | هاء - تشجيع أعمال مناهضة الفصل العنصري على الصعيد العالمي |
| ٤٠ | ١٣٥ - ١٢٢ | واو - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الأخرى |
| ٤٢ | ١٣٧ - ١٢٦ | |

(يتبع)

المحتويات (تابع)

| <u>المفردات</u> | <u>الصفحة</u> |
|-------------------------------------|---------------|
| سادسا - الاستنتاجات والتوصيات | ١٢٨ - ١٥٠ |

٤٢

المرفقات

| | |
|---|----|
| الاول - تشكيل الهيئات الفرعية المنبثقة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصري والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا | ٥٥ |
| الثاني - ميزانية جنوب افريقيا | ٥٦ |
| الثالث - شركاء جنوب افريقيا التجاريون الرئيسيون | ٥٧ |
| الرابع - مقتطفات منتقاة من البيانات التي أصدرتها اللجنة الخاصة | ٥٨ |
| الخامس - المؤتمرات والحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة الخاصة أو قدمت اليها المساعدة | ٧٠ |
| السادس - احتفال اللجنة الخاصة بالايام الدولية للتضامن | ٧٤ |
| السابع - قائمة بوثائق اللجنة الخاصة | ٧٦ |

أولا - مقدمة

١ - تتألف حاليا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة (د-١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، من الدول الاعضاء ال ١٨ التالية :

| | |
|---------|--|
| غانا | اندونيسيا |
| غينيا | بيرو |
| الفلبين | ترينيداد وتوباغو |
| ماليزيا | الجزائر |
| نيبال | جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية |
| نيجيريا | الجمهورية الديمقراطية الالمانية |
| هايتي | الجمهورية العربية السورية |
| الهند | السودان |
| هنغاريا | الصومال |

٢ - وفي الجلسة ٥٩٩ ، المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، أجمعت اللجنة الخاصة على إعادة انتخاب الميجور جنرال جوزيف ن . غاربا (نيجيريا) رئيسا لها ، والسيد غوينادي أ . اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد جاي براتاب رانا (نيبال) والسيد ميرجي ايلي تشارلز (هايتي) نوابا للرئيس وانتخبت السيد عارف شاهد خان (الهند) مقرا لها .

٣ - كما أعادت اللجنة الخاصة انتخاب السيد جيمس فيكتور غببهو (غانا) رئيسا للجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا . وانتخبت السيد توفيق عبادة (الجزائر) رئيسا للجنة الفرعية المعنية بالالتزامات والمعلومات ، وأعدت انتخاب السيد راؤول ريغيرا (بيرو) رئيسا لفرقة العمل التابعة لها ، المعنية بالسجناء السياسيين ، وانتخبت السيد ناصر الدين أ . م . ادريس (السودان) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالنساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري والسيد اوسيلوكا اوبازي (نيجيريا) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالجوانب القانونية للفصل العنصري . ولدى مفادرة السيد راؤول ريغيرا ، انتخبت اللجنة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ السيد مانويل رودريغيز (بيرو) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالسجناء السياسيين (للاطلاع على أسماء أعضاء الهيئات الفرعية للجنة الخاصة ، انظر المرفق الاول لهذا التقرير) .

٤ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٣٥/٤١ جيم المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، ستقدم اللجنة الخاصة ، تقريراً خاصاً للمرض على الجمعية العامة ومجلس الأمن ، عن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالعلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا . (A/42/22/Add.1-S/19217/Add.1)

٥ - وفي الجلسة ٦١١ ، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، قررت اللجنة الخاصة بالاجماع أن تقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ثانيا - نظرة عامة

٦ - اثناء الفترة المستعرضة (ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/اغسطس ١٩٨٧) ، تابعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وما حولها ، كما تابعت تصاعد حكم الإرهاب المحلي ، وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يركبها النظام ضد بلدان المنطقة مما يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، كما رصدت اللجنة ردود الفعل الدولية لهذه الحالة .

٧ - وقد واجه نظام جنوب افريقيا العنصري في الفترة الاخيرة مقاومة شاملة على الصعيد الوطني لم يسبق لها مثيل للفصل العنصري حاول قمعها من خلال هجوم منسق على جميع أشكال المعارضة غير البرلمانية في البلد . وقد قامت اللجنة الخاصة ، ادراكا منها للأثار الخطيرة لقمع المعارضة ، بتكثيف جهودها ، لاسيما فيما يتعلق بمحنة السجناء السياسيين والعمال النقابيين والطلاب والشباب والنساء والاطفال والزعماء الجماهيريين وقادة المؤسسات الدينية والصحفيين وغيرهم . وبنفس الروح ، فقد حمل استمرار الحرب غير المعلنة التي يشنها النظام ضد دول المواجهة اللجنة على الإعراب عن قلقها من جراء الحالة الخطيرة التي تواجه تلك البلدان ، وعن الحاجة الى تقديم المساعدة الدولية الفعالة اليها .

٨ - ونظرا الى التدابير المتعسفة المفروضة مؤخرا على وسائل الإعلام الاجنبية والمحلية ، التي تحرم النشر عن أعمال القمع الوحشية للتظاهرات وغيرها من أشكال المقاومة لنظام الفصل العنصري ، فقد عززت اللجنة الخاصة جهودها لتوسيع نشر المعلومات المتعلقة بالتطورات الداخلية في البلد ، والى تعبئة المزيد من الجهود الدولية لمناهضة النظام المذكور . فقد نظمت اجتماعات وحلقات دراسية ومؤتمرات وجلسات استماع وشاركت في رعايتها واشتركت فيها ، كما تعاونت بشكل وثيق مع الحكومات ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في هذه المساعي .

٩ - وقد رد المجتمع الدولي على تعنت النظام باتخاذ تدابير اقتصادية وسياسية أشد قوة بغية عزل النظام عزلا تاما . فقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين مجموعة من القرارات بشأن الحالة في جنوب افريقيا . كما وافق أعضاء مجلس الامن على مجموعة متكاملة من الجزاءات الطوعية . ومما يدعو للأسف أن اثنين من الأعضاء الدائمين في المجلس جعلوا من المستحيل على المجلس ، مرة أخرى ، الموافقة على واحد من أنجع تدابير الضغط الرامية الى إحداث التغيير السلمي في ذلك البلد ، الا وهو ، فرض جزاءات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

١٠ - وقامت حكومات منفردة باتخاذ اجراءات خاصة ضد نظام بريتوريا . فقد قامت عبر سنوات بلدان كثيرة منها بلدان أعضاء في حركة عدم الانحياز أو في منظمة الوحدة الافريقية فضلا عن بلدان ائتراكية ، باتخاذ تدابير فعالة ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا . ومن بين البلدان الغربية ، تصدرت بلدان الشمال الحملة الرامية الى فرض الجزاءات ، عندما قامت تدريجيا بفرض جزاءاتها الخاصة . وقد أصغرت مبادرة من كونغرس الولايات المتحدة عن قيام الولايات المتحدة باعتماد جزاءات انتقائية . وبرغم عدد من الاستثناءات إلا أن هذه التدابير كانت خطوة في الطريق الصحيح وهي أهمل من تلك التي اتخذها أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والكونغرس بوجه عام بسبب معارضة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وجمهورية المانيا الاتحادية اتخاذ تدابير أقوى . كما قامت اليابان بوضع قيود على علاقاتها مع بريتوريا ولكن هذه القيود لا تزال محدودة .

١١ - وبرغم أن هذه التدابير ايجابية وتشهد بوجود اتجاه مشجع ، فلا تزال الحاجة تدعو الى بذل جهود حثيثة للتوصل الى نهج أكثر تناسقا ورمد أكثر فعالية لتنفيذ هذه القيود . ومما يشير القلق المتزايد تكرار الانتهاكات لخطر السلاح الالزامي وحظر تصدير النفط وغير ذلك من الجزاءات الدولية ، فضلا عن التقاعس الذي تبديه حكومات عدة في إنفاذ تدابيرها الخاصة إنفاذا تاما ، وفي التحقيق في حالات الخرق والمعاينة عليها .

١٢ - وكما يتضح من المقاومة المتزايدة ، وكذلك من المطالبة المتجددة بفرض الجزاءات على بريتوريا ، فإن هناك شعورا يسود العالم كله بالحاجة الملحة الى أن يستبدل بنظام الفصل العنصري نظام ديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا غير مجزأة ، دون مزيد من سفك الدماء . وقد ظل هدف اللجنة الخاصة يتمثل دائما في المساعدة على تحقيق تحول سلمي في جنوب افريقيا .

١٣ - وينبغي أن تكون الجزاءات المنسقة والقابلة للتنفيذ أهم مكونات أي جهد دولي يستهدف إيجاد الظروف اللازمة لإقرار حل سلمي وعادل ودائم للنزاع في جنوب افريقيا . وفي ذلك الصدد ، فإن اعتماد اقتصاد جنوب افريقيا على التكنولوجيا الأجنبية والقروض والتجارة هو عامل حاسم لدى النظر في التدابير الأخرى التي يتمين اتخاذها . ولكي تكون هذه التدابير فعالة ينبغي أن تكون منسقة وأن يجري رصد تنفيذها بدقة .

١٤ - وتستعرض اللجنة الخاصة في تقريرها هذا التطورات التي استجرت في جنوب افريقيا ، مع التركيز على الاحوال السياسية والاقتصادية ، والقمع والمقاومة داخل

البلد وأعمال زعزعة الاستقرار ضد دول المواجهة ، فضلا عن استمرار تعاون بعض البلدان مع جنوب افريقيا وممالجها الاقتصادية في جنوب افريقيا ، وهو يناقش أيضا الاستجابة الدولية أثناء الفترة المستعرضة كما يناقش زخم مبادرة اللجنة الخاصة وأنشطتها . وتتضمن المرفقات مقتطفات مختارة من البيانات التي أصدرتها اللجنة وفقا للترتيب الزمني لصدورها ، إضافة الى معلومات مفصلة عن المؤتمرات والاجتماعات التي نظمتها اللجنة أو ساعدت على منظمها ، مع إبراز ما ساهمت به تلك المؤتمرات والاجتماعات تحديدا في الكفاح الدولي ضد الفصل العنصري .

ثالثا - استعراض التطورات التي استجرت في جنوب افريقيا

ألف - الأحوال السياسية العامة

١٥ - شهدت جنوب افريقيا عاما من التعبئة الشعبية المستمرة التي تعكس تصميم الاغلبية السوداء على إزالة نظام الفصل العنصري وإقامة الاسس اللازمة لمجتمع ديمقراطي وغير عنصري بدلا منه . بيد أن سلطات بهريتوريا لم تبد أي ميل حقيقي نحو تحقيق حل للامنة السياسية في البلد ، وحاولت بدلا من ذلك أن تسحق المعارضة عن طريق مد حالة الطوارئ ، بما يؤدي الى خلق جو من الإرهاب والذعر تعمل فيه الشرطة والجيش ومجموعات الامن الاهلية في ظل حماية فعلية . وفي الوقت نفسه ، طرحت تلك السلطات ما يسمى ب "مشاريع التحسين" في بعض المجتمعات المحلية السوداء بهدف اجهاض المقاومة واستقطاب قطاعات من السكان ، وخداع المجتمع الدولي .

١٦ - وفي هذا المناخ من القمع الشامل ، جاءت دعوة الحزب الوطني لإجراء انتخابات في أيار/مايو ١٩٨٧ للبيض فقط ، محاولة لإعادة تأكيد سلطة الحزب ، وإضفاء مظهر المشروعية على خطته الدستورية لاقتسام السلطة على اساس الانتماء العرقي . وقد عكست نتائج الانتخابات ، التي أعادت الحزب الوطني الى السلطة باغلبية أكبر ، الوساوس التي اذكتها السلطات عشية الانتخابات في نفوس معظم الاقلية البيضاء ، وتعمنتها ، وقناعتها بوعد الاستقرار والامن الوطني الذي قدمه الحزب الوطني . كما وقعت تصدعات في الصرح الافريكاني ، عندما طالب مشقفون لهم مكانتهم في الحزب باجراء مفاوضات مع ممثلين للاغلبية الافريقية ، كما ان عددا من الافريقان اجتمعوا مع ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي في داكار في تموز/يوليه سعيا الى تحديد مجالات الاتفاق فيما يتعلق بمستقبل جنوب افريقيا .

١٧ - أما الخطة الدستورية الرامية الى إيواء الافريقيين الذين يعيشون في المناطق الحضرية خارج "الأوطان" فلا تغدو في جوهرها ، سوى ميامة للإكراه والاستقطاب تتألف فيما يبدو من عناصر ثلاثة . أولا ، ترمي قوانين الطوارئ الى إعادة "النظام" في مناطق المدن "الأوطان" السوداء . ويمثل نظام إدارة الامن الوطني ، وهو عبارة عن جهاز أنشئ لمواجهة "الهجوم الشامل" الذي تشنه القوى "الشورية" على الدولة ، محور هذه الخطة التي ترمي الى استعادة السيطرة الإدارية والسياسية على الصعيد المحلي^(١) . وفي أوقات الأزمات ، يؤدي النظام على ما يبدو دورا تنسيقيا وتوجيهيا أكثر وضوحا ، لصالح الامن والاستقرار ، وهما عنصران رئيسيان في سياسة الحزب^(٢) .

١٨ - ثانيا ، تتوخى الخطة الدستورية تنفيذ مشاريع للتحسين الاجتماعي الاقتصادي في مجالات مختارة يتصور أنها تؤدي الى تحسين الأحوال المادية في تلك المناطق ، مما يمثل محاولة واضحة لإزالة الشكاوى المجتمعية وتشجيع ظهور طبقة وسطى وتجارية من السود تشارك بنصيب في النظام . ومن أمثلة ذلك بلدة الكسندرة ، وهي إحدى أكثر المجتمعات المحلية تنظيما من الناحية السياسية . ففي الكسندرة ، ظلت قوى الامن تقوم باستمرار باضطهاد العناصر الحركية المحلية ، ولاسيما أعضاء لجنة عمل الكسندرة^(٣) . وفي الوقت نفسه ، يجري العمل في برنامج بمبلغ ٩٠ مليون راند "لرفع مستوى" المجتمع المحلي .

١٩ - ثالثا ، إن الخطة الدستورية لاقتسام السلطة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة "الغثات" أي بالسياسة الإثنية ، لأن السيد ب . و . بوتوا قد أعلن أنه لن يكون هناك حكم للأغلبية السوداء أو رئيس دولة أسود في جنوب افريقيا^(٤) . ومن ثم ، فلن يكون المجلس الوطني التشريعي المقترح أكثر من هيئة استشارية بالنسبة للافريقيين ، ما دامت سلطة اتخاذ القرار بيد السيد بوتوا ومجلس النواب البيض في البرلمان ، وما دام ذلك المجلس المقترح سيتألف من أعضاء يختارون في انتخابات تجريها المجالس المحلية ، التي رفضتها أغلبية السكان منذ أمد بعيد بوصفها صنيعا للنظام ، ولم يوافق حتى زعماء "الأوطان" ، ناهيك عن أي زعيم واحد ذي مكانة في مجتمع السود على العمل في المجلس الوطني التشريعي . وقد رفضت منظمات المعارضة هذا المجلس وطالبت بريتوريا بالتفاوض مع الزعماء الذين تعترف بهم أغلبية السكان .

٢٠ - وقد فشل القمع المتصاعد في كبح المقاومة في البلد على الرغم من أنه قوض عمل العديد من المنظمات الشعبية بسبب اعتقال واضهاد أعضائها وزعمائها . وقد تصدرت الحركة النقابية العمالية الكفاح في ضوء أن المنظمات الأخرى قد أضعفت ، وأن العديد من الحركيين قد لجأوا إلى العمل السري . وبمرغم هذه الانتكاسات ، ظلت الجماعات المعارضة باقية ودخلت في عملية تدريجية من إعادة التنظيم والتدعيم استعدادا للمسيرة الطويلة . وهي تتعلم سبل العمل استراتيجيا في ظل ظروف سريعة تقريبا .

باء - قمع السكان

٢١ - شرع النظام ، بغية إعادة فرض سلطته التي تزعزعت بسبب التمرد الذي شمل الأمة بأسرها ، في شن هجوم عنيف منسق على جميع أشكال المعارضة غير البرلمانية في البلد . وتكشف حالة الطوارئ ، المفروضة منذ تموز/يوليه ١٩٨٥ في شكل أو آخر والتي تتابع تجديدها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وحزيران/يونيه ١٩٨٧ ، عن أن جنوب افريقيا دولة بوليسية تتمتع فيها قوات الامن بسلطات قمع غير محدودة تقريبا ، وتتمتع أعمالها الوحشية بحصانة ضد المحاكمة . وتسمح القوانين بحظر الاجتماعات والتجمعات من جميع الانواع ، وبالتالي تتيح للسلطات منع أو تجريم حتى أكثر أشكال المعارضة السياسية اعتدالا .

٢٢ - وفي سياق بعثة أوفدت إلى جنوب افريقيا ، لم ير ممثلو اللجنة الدولية للحقوقيين أي دليل على معاقبة الشرطة في حالة سوء تصرفها . ووجدت البعثة أنها "لا تستطيع تصديق الرغبة المعلنة للحكومة في تقييد وحشية الشرطة نظرا إلى أن استراتيجية الحكومة في القمع تعتمد على جو الإرهاب الذي تفرضه وحشية الشرطة في المناطق الحضرية . وحتى أكثر الحالات الغاضقة لإساءة استعمال السلطة تفضي دون عقاب" (٥) .

٢٣ - ويعتبر اليوم الاستخدام المتوسع للاعتقال بدون توجيه تهمة أو بغير محاكمة ، الذي ينتج عنه الاختفاء "القانوني" للحركيين وحتى الاطفال ، سلاحا للتخويف وأسلوبا متعمدا لإضعاف المعارضة . فضلا عن ذلك ، هناك ملاح آخر - أكثر غدرا - يستخدم ضد المعارضة ، وهو زيادة عدد الهجمات وعمليات الاغتيال التي ترتكبها فرق الامن الاهلية ، التي تعمل بموافقة ضمنية من الشرطة . وفي هذا المناخ من الإرهاب السني ترعاه الدولة ، فرضت السلطات ستارا من الصمت عن طريق تقييد وسائل الاتصال المحلية والاجنبية بشدة . ويمضي النظام بالفعل في أداء ما يزعم أنه ولاية استمدها من فوزة الانتخابي وتتمثل في سحق جميع أشكال المعارضة خارج البرلمان كشرط لتنفيذ إصلاحاته المزعومة .

٢٤ - وتحت ستار حالة الطوارئ ، يتم تنفيذ القوانين الاساسية للفصل العنصري ضد السود في مجالات مختلفة . ففي عام ١٩٨٦ مثلا تم نقل نحو ٦٤ ٠٠٠ افريقي بالقوة ، في مقابل ٤٠ ٠٠٠ في عام ١٩٨٥ ، واعتقل ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ افريقي بتهمة التمدي في عام ١٩٨٦ ، كما لا يزال معظم المقيمين في "الاطوان المستقلة" محرومين من المواطنة في جنوب افريقيا . ويجري نقل المجتمعات الافريقية عن طريق تركيبة من إجراءات التخويف والتفكيك السياسي والقهر بل ومن خلال ما تقوم به فرق الامن الاهلية . ويتمثل هدفها النهائي في تدعيم "الاطوان" واصطناع كيانات متلاصقة جغرافيا وقائمة على اساس إثني وحرمان الافارقة كلية من حقهم في المواطنة بالمولد^(٦) .

٢٥ - وقد اكتسب احتلال الشرطة والجيش للبلدات بما في ذلك وجود رجال مسلحين في الفصول الدراسية طابعا مؤسسيا حيث ترابط نحو أربعة أخصا قوة الشرطة بالبلد حاليا في البلدات . وفي مشاهد تذكّر بالحرب العالمية الثانية ، أمرت السلطات بتطويق بلدات بأكملها بأسيجة أمن من الاسلاك الشائكة أو بأسوار أسمنتية كما في حالة سويتو . ويستخدم الجنود الذين يستقلون عربات مدرعة الكشافات في المراقبة الدائمة للأسيجة أو الاسوار^(٧) .

٢٦ - وقد زاد عدد حوادث العنف من جانب الشرطة والجيش منذ إعلان حالة الطوارئ . وتم الإبلاغ عن وقوع خسائر بين الافراد نتيجة لاستخدام الشرطة للعنف ضد العمال المضربين والمجتمعات التي تقاوم نقلها قسرا أو طردها لعدم دفع الإيجار . وتشير تقديرات غير رسمية الى أنه منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ قتل ٣٠٠ ٢ شخص - معظمهم من السود - نتيجة لاعمال الشرطة والقوات المسلحة أساسا . وتبخر الأرقام الرسمية عبادة تقدير الخسائر التي يصور كثير منها ، فضلا عن ذلك ، بأنه ناتج عن أعمال عنف يرتكبها السود ضد سود آخرين^(٨) .

٢٧ - وما برحت وسائط الإعلام المحلية والأجنبية تعمل في ظل قيود قاسية تحظر تصوير أي من الأفلام أو التقاط الصور الفوتوغرافية أو تسجيل الشرائط في مناطق "الاضطرابات" أو إرسال تقارير عن الإجراءات التي اتخذتها قوات الأمن بدون تصريح من الشرطة . ويعد من قبيل الجريمة نشر أو إصدار "بيان هدام" بعد أن تم تعريف معنى مصطلح هدام تعريفاً واسعاً ، وأعيد أيضاً تعريف مصطلحي "القتل" و "المقاومة" ، فباتا يشملان حالات التوقف عن العمل والاضرابات "غير القانونية" وعمليات مقاطعة المدارس والامتناع عن دفع الإيجارات ومقاطعة السلع الاستهلاكية ووسائل النقل وأي شكل آخر من أشكال الاحتجاج . وبموجب هذا التعريف ، تحظر الدعوات إلى أعمال المقاطعة مثل وقف الاستثمارات والجزاءات . وتحظر أيضاً الأنواع الأخرى من المعارضة مثل "التعليق البديل" و "المحاكم الشعبية" و "لجان الشارع" . وكان هذه القيود المحفية لم تكن بكافية ، فقد أعلن النظام في ٢٧ آب/أغسطس مزيداً من القيود للرقابة على الصحف ولغرض إغلاق يمل إلى ثلاثة أشهر على الصحف التي يرى أنها تتروّج للعصيان المدني أو لعمليات المقاطعة أو بصورة ما يسميه ذلك النظام بالجماعات الراديكالية . وبإصدار النظام فوراً إلى تعيين فريق من الرقباء لتنفيذ القيود الموجهة إلى ما يعرف باسم "الصحافة البديلة" مثل صحيفة "نيو نيشن" التي تملكها شركة النشر للاساقفة الكاثوليك . وهذه القيود الجديدة سوف تحول بين الشعب وبين أن يكون له صوت مسموع .

٢٨ - وفي هذا الجو من العنف المنسق الذي ترتكبه قوات الأمن زادت أعمال فرق الأمن الأهلية التي يجند أعضاؤها ويتم تسليحهم غالباً بواسطة الشرطة . وبينما كانت تقع في الماضي حوادث منعزلة هي أصابا اغتياالات سياسية ، انتشر الآن نشاط فرق الأمن الأهلية في جميع أنحاء البلد متسبباً في إصابات لا حصر لها ووفاة العديد من الحركيين . ولم يتم حتى الآن إحالة أي متهم في أي من هذه القضايا إلى القضاء . وفي منطقتي شرقي الكاب وناتال يمارس حكم الإرهاب ضد أعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ومنظمة آزانيا الشعبية . ويقال إن أعضاء منظمة انكاشا قد شاركوا في أعمال العنف ضد مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا في ناتال (٩) .

٢٩ - ويبدو القمع في "الأوطان" أسوأ مما هو عليه في بقية جنوب افريقيا ، لعدة أسباب منها أن هذه المناطق أقل عرضة للتفحص من جانب وسائط الإعلام . وفي ليببوا وكوا نديبيلي وهي "وطن" من المقرر أن يحصل على "الاستقلال" ، تم اعتقال المعارضين وعذبوا ، وفي بعض الحالات قتلوا على أيدي قوات الأمن (١٠) .

٣٠ - وتقول لجنة مناصرة أهالي المحتجزين أنه منذ عام ١٩٨٦ كانت هناك زيادة مطردة في عدد المحاكمات السياسية التي يبدو أن الهدف الأساسي منها هو توريث

الحركيين في قضايا مطولة ومكلفة بما لا يؤدي إلى تحجيم دورهم في المنظمات المعارضة فقط ، ولكن ينتج عنه أيضا فقدانهم لوظائفهم مع الحرمان المترتب على ذلك بالنسبة لأسرهم . وتتزايد المحاكمات بتهم "الخيانة العظمى" أو "النشاط الهدام" أو "الإرهاب" أو "القتل" نظرا الى أن السلطات تحاول أن تبين أن أي شكل من أشكال التعميشة والتنظيم الشعبيين - سواء كان مقاطعة أو امتناعا عن العمل أو "لجنة الشارع" أو "المحكمة الشعبية" - يشكل نشاطا "خيانيا" . وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٨٧ كان هناك ٢٢ محكوما عليهم بالاعدام بتهم تتصل بالاضطرابات . وقد أعدم منهم اثنان في ١ أيلول/سبتمبر .

٣١ - ويتضح بدرجة أكبر هدف النظام في تخويف المعارضة ، وعلى وجه الخصوص الشباب ، من الأرقام التي أذاعتها لجنة مناصرة أهالي المحتجزين ، التي توضح أن ٤٠ في المائة من ال ٣٠ ٠٠٠ شخص المحتجزين منذ حزيران/يونيه ١٩٨٦ هم من الأطفال من سن ١٨ عاما فأقل . وحتى جهود الادعاء المحتملين للمحاكمات يتم احتجازهم في السجن ويتم اعتقال العديد منهم لفترات طويلة (١١) .

٣٢ - وتحليل الاعتقالات التي تمت مؤخرا يبين بوضوح المحاولة الرسمية لشل المقاومة المنظمة في البلد بما أن الاتجاه الآن هو العمل بانتظام على اعتقال الزعماء والأعضاء المؤثرين في جميع أنواع المنظمات - سواء كانت منظمات شبابية أو مدنية أو نقابات عمالية أو جماعات مؤيدة لها أو كانت منظمات شعبية . وأبلغت جماعات مراقبة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا عن زيادة في الاعتقالات بموجب الباب ٢٩ من قانون الأمن الداخلي ، الذي يسمح باعتقال غير محدد المدة في حبس انفرادي بدون اتصال بالمحاميين أو الأسرة . ويعني هذا في الواقع أن الأفراد يمكن أن يختفوا بدون أي أثر . وتكشف التقارير النقاب عن تدهور أحوال السجون بصورة لا تحتل بسبب الزيادة الكبيرة فسي عدد النزلاء نتيجة الاعتقالات بموجب حالة الطوارئ . وكشف وزير العدل مؤخرا النقاب عن أنه في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٨٦ وتموز/يوليه ١٩٨٧ استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع ضد المعتقلين في ٢٠ مناسبة (١٢) .

٣٣ - وتتوافر الأدلة عن تفشي تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم . ونشرت منظمات عديدة في جنوب افريقيا منها لجنة مناصرة أهالي المحتجزين والرابطة الوطنية للأطباء وأطباء الأسنان ، تقارير توضح الأثار الخطيرة لإطالة مدد الاحتجاز والتعذيب وبصفة خاصة بالنسبة للأطفال . وفي البرلمان ، أعلن وزير القانون والنظام أن ٢٥٢ شخصا

محتجزين في زنازين تابعة للشرطة منذ حزيران/يونيه ١٩٨٦ تم إيداعهم المستشفيات في الفترة من آب/أغسطس ١٩٨٦ إلى شباط/فبراير ١٩٨٧ . ونحو ١٥٨ منهم محتجزون بموجب قانون الطوارئ (١٣) .

٣٤ - واضطعت الحركة النقابية العمالية السوداء بدور رائد في الكفاح السياسي وأصبحت لذلك هدفا رئيسيا للقمع الذي تمارسه الدولة . وتنظر الدولة إلى النقابات العمالية باعتبارها خصما قويا وذلك على أساس قوتها التنظيمية وكذلك قدرتها على حجز اليد العاملة ومن ثم شل الاقتصاد نظريا . ويجري تقليص أنشطة أكبر اتحاديين للنقابات العمالية وهما مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني للنقابات العمالية ، عن طريق الجمع بين استخدام قوات الأمن والمحاكم وكثيرا ما يكون ذلك ممنوحا بتواطؤ الإدارة . وهناك نقابيون تعرضوا للإحتجاز و/أو الإصابة ، كما قُتل منهم بعض آخر . بل إن أصحاب المقارن قد طردوا الاتحادات من مكاتبها بدعوى الامتثال لقانون مناطق المجموعات .

٣٥ - وفي نيسان/ابريل ، شنت الدولة حملة مدبرة وعنيفة ضد مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا من خلال هيئة إذاعة جنوب افريقيا ومؤيدي النظام بوسائل الإعلام . وبلغت سلسلة غارات الشرطة على مقار فروع والهجمات على أعضائه وحصار مقره في جوهانسبرغ ذروتها عندما قصفت دار مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا بالقنابل قصفا محكما مما جعل المبنى غير مأمون الاستخدام ، وفي آب/أغسطس قصف أيضا ميناء الجديد في كيب تاون (١٤) ، وكثيرا ما تأمرت الدولة والإدارة على احباط الاضرابات كما حدث مثلا في صناعة السيارات والصناعات المعدنية والاستخراجية وكذلك في قطاعات تجارة التجزئة والنقل والخدمة البريدية . وتشير الارقام الرسمية إلى أنه في عام ١٩٨٦ تدخلت الشرطة ٢٨٦ مرة في الاضرابات (١٥) . وعندما بدأ الاتحاد الوطني لعمال المناجم مؤخرا ، وهو أكبر فروع مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، اضرابا قانونيا حاول موظفو الأمن بالمناجم الاشتراك مع الشرطة في إحباط الاضراب مما تسبب في سقوط ١١ من القتلى وأكثر من ٣٠٠ مصاب واعتقال ٤٠٠ عامل . وفي وقت سابق عندما صوت الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب افريقيا ، وهو ثاني أكبر الفروع لصالح الاضراب جعلت السلطات بالاتفاق مع الإدارة الاضراب "غير قانوني" بمجرد نشر العقد القديم في إحدى الصحف وبالتالي تم تمديد العقد . (في جنوب افريقيا يعد الاضراب "غير قانوني" إذا كان العقد القديم ما زال ساريا) . وقد أرملت مغازز كبيرة من الشرطة إلى المواقع الصناعية .

٣٦ - وأصبح الاطفال السود هدفا للقمع العنيف من جانب الدولة نظرا الى أنهم في

طلعية المقاومة في المناطق الحضرية . ويوجد بين ال ٣ ٠٠٠ شخص المحتجزين في
آب/اغسطس بموجب أنظمة الطوارئ ، عدد يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ من الاطفال تحت سن ١٨ ،
بل إن بعضهم لا يتجاوز عمره ١٢ عاما . وتعتبر هذه تقديرات محافظة وفقا لما ذكره
ممثل للجنة مناصرة أهالي المحتجزين . وقد أصيب العديد من الاطفال إصابات بالغة
وكذلك عذبوا بالصدمات الكهربائية والغاز المسيل للدموع وتوفي بعضهم نتيجة للعنف
من جانب قوات الأمن . وتبين التقارير أنه في مسكي "الوطن المستقل" تظهر على
الاطفال علامات التعذيب بعد ثمانية أشهر من استجواب الشرطة لهم مستخدمة الاسواط أو
الهرأوات ذات الكعب المعدني أو قطع من الاسلاك الملفوفة لضربهم . وأبلغ الاطفال أن
الشرطة أحرقتهم بهاء مفلي وبلاستيك مشتعل^(١٦) .

٣٧ - وهناك تطور يدعو للقلق يتعلق باعتقال الاطفال وهو وجود معسكرات سرية للشباب
حيث يرسل الاطفال مباشرة من المعتقل لحضور دورات دراسية تهدف ، وفقا لقول
المسؤولين ، إلى تسهيل "إعادة امتياعهم" في مجتمعاتهم عند إطلاق سراحهم .
وعلى الرغم من الاحتجاج العام على هذا التدبير ، بل برغم الاضرابات عن الطعام
التي قام بها المحتجزون ، أصدر مجلس الرئاسة مؤخرا تقريرا يقترح فيه استحداث
مراكز تاهيل خاصة للشباب الذي يرتكب "جرائم ذات دوافع سياسية" . وترى جماعات حقوق
الإنسان أن الاطفال المرسلين الى هذه المعسكرات يمكن أن يتعرضوا للضغوط لكي يصبحوا
مرشدين للشرطة أو يتعرضوا لأشكال أخرى من التخويف والإكراه^(١٧) .

جيم - مقاومة الفعل العنصري

٣٨ - تزايدت باطراد مقاومة الفعل العنصري في جنوب افريقيا على الرغم من القمع
المكثف . وقد أعطت حركات التحرير الوطني والحركة العمالية السوداء والطلبة
والشباب وكبار رجال الدين والمؤسسات الدينية والمنظمات الجماهيرية ، فضلا عن البيض
من منتقدي النظام ، أممادا جديدة للكفاح ضد الفعل العنصري . واندمجت عمليات
الكفاح الخاصة ضمن كفاح التحرير الأوسع . وفشل النظام في العثور على زعماء حقيقيين
يتعاونون في تنفيذ خطته المتعلقة بما يسمى بـ "الاصلاحات" ، وكذلك في إدامة الفصل
العنصري .

٣٩ - وقام المقاتلون من أجل الحرية بتصعيد كفاحهم المسلح والسري ضد نظام
بريتوريا العنصري ، فقد اشتبكت الشرطة في معارك بالمدافع وألقت القنابل اليدوية
على أهداف استراتيجية مختلفة بما في ذلك كلية تدريب الشرطة في سويتو . وتسببت
قنابل السيارات والالغام الملتصقة في خسائر في الارواح وإصابات وإلحاق أضرار

بالممتلكات ، ويلاحظ تقرير الشرطة السنوي لعام ١٩٨٥/١٩٨٦ أنه خلال الفترة المذكورة " اتسمت حالة الاضطراب بتزايد العنف وبنشاط إرهابي من جانب المؤتمر الوطني الافريقي" ، وأنه استخدمت الالغام الأرضية في ١٨ هجوما وأنه تم اعتقال من يسمون بـ "الإرهابيين" ومنهم ٥٠ ينتمون للمؤتمر الوطني الافريقي و ٦ ينتمون إلى مؤتمر الوجدويين الافريقيين كما وقع ١٩٩ مما يسمى بـ "أعمال الإرهاب" في عام ١٩٨٦ في مقابل ٨٦ حادثة في عام ١٩٨٥^(١٨) . ووفقا لسلطات جنوب افريقيا قتل ٤٢ من رجال الشرطة في عام ١٩٨٦ وأصيب ٥٢ بجراح خطيرة أثناء أحداثهم لواجباتهم^(١٩) . وازداد التجنيد والتدريب في الاجنحة العسكرية لحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا كما يستقى من الأدلة في المحاكمات السياسية . والتقى عدد متزايد من المنظمات والافراد بممثلي حركات التحرير الوطني على الرغم من جهود النظام في التشهير بهم وتخويفهم .

٤٠ - كما ظهرت المقاومة الشعبية المتزايدة فضلا عن تزايد عقم الفعل المنصري فسي الاتجاه إلى الاستمساة عن المجالس الرسمية للمدن والقرى بهيئات جديدة "للسلطة الشعبية" مثل "لجان الشارع" و "لجان القرى" و "المحاكم الشعبية" و "التعليم الشعبي" على الرغم من أن العديد من الحركيين بهذه الهيئات والمنظمات الجديدة محتجزون أو أجبروا على الاختفاء .

٤١ - واستمرت الحركة العمالية السوداء في القيام بدور هام في معارضتها للفصل المنصري . وليس هدفها اقتصاديا فقط ولكنه سياسي أيضا . وكثيرا ما نسقت أعمالها ، التي أصبحت أفضل تنظيما ، مع أعمال المنظمات الشعبية السياسية الأخرى مثل الجبهة الديمقراطية المتحدة ومنظمة آزانيا الشعبية . وتشكل اتحاد عمالي جديد وهو المجلس الوطني للنقابات العمالية (مجلس النقابات في جنوب افريقيا واتحاد آزانيا لنقابات العمال سابقا) ، ويبلغ عدد أعضائه نحو ٤٣٠.٠٠٠^(٢٠) . وشجع مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا الذي يضم مليون عضو تشكيل نقابة واحدة لكل صناعة عن طريق ادماج النقابات التي يضمها في عضويته^(٢١) . وشن المؤتمر حملة الأجر الملائم للحياة التي من المحتمل أن تزداد أهميتها ، وأعلن أن الكفاح سيستمر ما دام النظام مستمرا فسي حماية ثروة وامتيازات بعض فئات بعينها وبدأ أيضا حملة لتنظيم العمال السود المطالبين .

٤٢ - وفي عام ١٩٨٦ ، وقع ٧٩٢ اضرابا شملت ١٣٥ ٤٢٤ عاملا أسود^(٢٢) . وفي الربع الأول من عام ١٩٨٧ كانت الاتحادات الفرعية لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا هي الأكثر مشاركة في الاضرابات . وعلى الرغم من أن العديد من الاضرابات في هذه الفترة دامت أقل من اسبوع ، فإن التي انتهت منها بعد أكثر من شهر مالت نحو الزيادة

بالمقارنة بالاعوام السابقة^(٢٣) . ووقعت اضرابات لم يسبق لها مثيل في قطاعات تجارة التجزئة والنقل والبريد وآزرتها اضرابات تعاطف . وقامت حركة للامتناع عن العمل استمرت يومين ودعت إليها النقابات العمالية احتجاجا على الانتخابات المقصورة على البيض في أيار/مايو ١٩٨٧ ، ضمت أكثر من مليون عامل . وامتنع عدد مماثل من العمال عن العمل في ١٦ حزيران/يونيه ، يوم سويتو . وبدأ أكبر اضراب على الإطلاق في تاريخ جنوب افريقيا، ولقي تأييدا أوسع نطاقا في ٩ آب/أغسطس عندما أضرب نحو ٢٤٠ ٠٠٠ من عمال مناجم الذهب والفحم مما أدى إلى وقف الانتاج في ٥٢ منجم للذهب والفحم لمدة ثلاثة أسابيع مما ألحق بشركات التعدين خسارة تربو على ٢٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

٤٣ - وفيما يتعلق بحالة العمال الحرجة في البلد ، فإن التقرير الخاص للمدير العام لمنظمة العمل الدولية عن تطبيق الاعلان المتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا الذي نشرته منظمة العمل الدولية عام ١٩٨٧ قد أشار إلى أن "الاضطراب الداخلي وافتقار الثقة اللذين انعكسا في مجال العمال نتيجة مباشرة لاختراق الحكومة في توفير قيادة سياسية ايجابية وواقعية وبناءة وفي الاعتراف والتسليم بحتمية اجراء تغيير أساسي ، ونتيجة لتشددها المتعمت في مواجهة الضغوط الدولية ، مما أدى إلى تعقيد موقف خطير فعلا" .

٤٤ - وانهى الطلاب السود مقاطعتهم للمدارس في بداية السنة الحالية بسبب ما أسموه "التعليم البديل" ، ولكنهم يقفون جنبا إلى جنب مع الشباب من السود في مقدمة المقاومة الشعبية التي تتضمن أيضا المقاطعة في مجالات الاستهلاك والايجار والنقل . وشملت مقاطعة الايجار الجارية أكثر من ٥٠ بلدة في جميع أنحاء البلد وكلفت في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٦ إلى نيسان/أبريل ١٩٨٧ نحو ٢٩٧ مليون راند^(٢٤) . وبفرض إيجاد بديل لمؤتمر طلاب جنوب افريقيا ، الذي حضر في سنة ١٩٨٥ ، أنشأ الطلاب السود سرا ، لتجنب القمع ، مؤتمر شباب جنوب افريقيا في نيسان/أبريل ١٩٨٧ . ويشمل برنامج عمله تنظيم الشباب المتعطلين وتأييد حملة الاجر الملائم للحياة ، وهما من بين العناصر الرئيسية في الكفاح المشترك الذي يشنه الشباب والعمال السود . وفي أيار/مايو أقيمت منظمة شبابية أخرى هي منظمة شباب آزانيا وطرحت برنامجا سياسيا اشتراكيا .

٤٥ - وقد ازدادت معارضة زعماء الكنيسة والمؤسسات الدينية للفصل العنصري بقوة أكثر من ذي قبل . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، دعا إلى رفع حالة الطوارئ واطلاق

سراج السجناء السياسيين ، ورفع الحظر عن المؤسسات السياسية . وفي نيسان/أبريل ، حظيت حملة التحدي المناهضة لحظر الدعوة إلى اطلاق سراح المحتجزين السياسيين بتأييد الكنائس الانغليكانية والكاثوليكية الرومانية وكنائس السود البروتستانتية فضلا عن مؤتمر الاساقفة الكاثوليك للجنوب الافريقي والمجلس المسكوني لكنائس جنوب افريقيا . بل أن الكنيسة البروتستانتية البيضاء ، التي بررت من قبل الفصل العنصري إستنادا إلى التوراة ، خلصت إلى أن التبرير اللاهوتي للفصل العنصري المفروض أمر يتعمذر الدفاع عنه . وأقر مؤتمر دولي نظمه المجلس العالمي للكنائس في لوساكا في ايار/مايو ١٩٨٧ بأن طابع نظام جنوب افريقيا يرغم حركات التحرير الوطني على استخدام القوة بالاضافة إلى وسائل أخرى لانهاء الفصل العنصري . وأكد أيضا الضرورة الملحة لغرض جزاءات على جنوب افريقيا .

٤٦ - وقامت معارضة أوسع نطاقا للفصل العنصري من جانب البيض الديمقراطيين ، وذلك من قبل أفراد ومنظمات مثل حملة إنهاء التجنيد الالزامي والاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا بالاضافة إلى منظمات أخرى غير عنصرية مثل لجنة مناصرة أهالي المحتجزين والوشاح الأسود . وأصدر عدد من الاكاديميين الافريقانيين بيانات تدعو إلى تقاسم السلطة . وفي تموز/يوليه ، عقد في دكار مؤتمر ضم ٦١ من البيض ، معظمهم افريقانيون ، و ١٧ من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ونظمه المعهد المعني بالبيديل الديمقراطي لجنوب افريقيا ، الذي أنشأه البيض المعارضون للفصل العنصري . وقد استضافه رئيس السنغال واستهدف تحس مواقف الأطراف المعنية بشأن العناصر الرئيسية للنظام المقبل للبلد . وجاء المشاركون البيض من مختلف الميادين الاكاديمية والمهنية والثقافية والدينية والتجارية ، كل بصفته الفردية . وأعرب المؤتمر عن تفضيله لايجاد حل متفاوض عليه ، واتفق الرأي فيه على أن هناك ضرورة عاجلة لتحقيق مجتمع ديمقراطي غير عنصري في البلد . وفي حين أشار هذا الحدث التاريخي اهتماما على الصعيد العالمي ، فإن النظام العنصري قد غضب لدرجة التهديد باتخاذ تدابير حتى ضد الدبلوماسيين الذين يشجعون هذه الجهود .

دال - العدوان على الدول المجاورة وزعزعة استقرارها

٤٧ - طبقا لاستراتيجية بريتوريا للسيطرة في المنطقة ، واصلت بريتوريا وكشفت ما تقوم به من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة بغرض اضعاف اقتصاداتها وابقائها بالتالي تابعة لجنوب افريقيا ، واستخدامها كرهائن لتخفيف

الظفوط الخارجية واثنائها عن مساندة معارضي النظام ، والتصفية الجسدية لهؤلاء المعارضين . والواقع أنها لجأت بدرجة متزايدة إلى استخدام فرق القتل لاغتيال واختطاف المقاتلين من أجل الحرية في الدول المجاورة .

٤٨ - ولقد تكرر مرارا قيام قوات جنوب افريقيا ، التي تواصل المرابطة بصورة غير شرعية في جنوبي أنغولا ، بغارات في ذلك البلد ، واستخدامها ناميبيا المحتلة بصورة غير شرعية منطلقا للعدوان على أنغولا . وأفادت السلطات الأنغولية ، قبل اسبوع من الفارة الاخيرة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، بأن لجنوب افريقيا قوات يبلغ عددها نحو ٧ ٠٠٠ جندي في جنوبي أنغولا ، ويرابط بعضها في كواندو كوبانغو لمساندة عصابات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا^(٢٥) . ونتيجة لاعمال العدوان من قبل جنوب افريقيا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا الذي أفيد بأنه يتلقى مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة ، تكبدت أنغولا خسائر جسيمة بشرية واقتصادية . فبالاضافة إلى ضياع ارواح ٦٠ ٠٠٠ شخص ، أصبح نحو عشر السكان دون مأوى وأصبح ١٥٠ ٠٠٠ آخرون لاجئين في بلدان مجاورة . ويقدر مجموع مساعدة الولايات المتحدة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا بما يمل إلى ٣٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة وتبلغ مساعدة جنوب افريقيا له نحو ٢٠٠ مليون دولار في السنة^(٢٦) .

٤٩ - وما برحت موزامبيق أيضا هدفا لاعتداءات متواصلة وهمجية . وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، كان عدوان جنوب افريقيا قد كلف موزامبيق نحو ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة . وفقد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في موزامبيق ارواحهم كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لافعال جنوب افريقيا ، ويعاني الملايين من نقص خطير في الاغذية^(٢٧) . وبالإضافة إلى فريق الاغتيال التابع لفرقة عسكرية في جنوب افريقيا الذي شن غارة على ماپوتو في ٢٩ أيار/مايو وهجمات مماثلة أخرى ، فإن بريتوريا تقدم المساندة الكاملة للمقاومة الوطنية لموزامبيق المعروفة أيضا باسم حركة المقاومة الوطنية التي يعلم الجميع ما ارتكبهت عصاباتهما من اعمال وحشية . ففي تموز/يوليه ، قامت قوات تلك الحركة بقتل ٢٨٠ من المدنيين في موزامبيق بينهم أطفال ونساء وشيوخ ، في حين قتلت في آب/اغسطس نحو ٧٠ مدنيا^(٢٨) . وكانت موزامبيق قد اتهمت جنوب افريقيا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، بالانتهاك المتكرر لاتفاق نكوماتي لسنة ١٩٨٤ بالقيام بغارات في موزامبيق بواسطة الطائرات بفرض تزويد حركة المقاومة الموزامبيقية بالامدادات . وأوضح رئيس موزامبيق في خطاب بالمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن ، أن ما تقوم به بريتوريا ضد بلده من اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار تهدف إلى الاضرار باقتصاد موزامبيق ومن ثم جعل البلدان المجاورة أكثر اعتمادا على جنوب افريقيا ، إذ تفقد سبيل الوصول الذي توفره طرق موزامبيق الرئيسية ومككها الحديدية وموانئها^(٢٩) . وأصبح نحو نصف مليون من شعب موزامبيق لاجئين في بلدان مجاورة .

٥٠ - ولم تسلم بلدان أخرى في المنطقة من العدوان ، ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، عبرت قوات جنوب افريقيا إلى المنطقة الشرقية لبوتسوانا . وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، قتل عملاء جنوب افريقيا امرأة وأصابوا خمسة جنود في غارة على بوتسوانا . وألقيت على جنوب افريقيا مسؤولية انفجار قنبلة في غابورون في ٨ نيسان/أبريل (٢٠) . ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، نشرت جنوب افريقيا فرقا سرية للهجوم في ليسوتو وسوازيلاند . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، أعلن عن مقتل عضوين سابقين في مجلس الوزراء السابقين في ليسوتو بواسطة فرقة للقتل تابعة لجنوب افريقيا (٢١) . وأعدمت فرق القتل في سوازيلاند رميا بالرصاص ١٢ رجلا وامرأة ، عرف أو اشتبه في أنهم أعضاء بالمؤتمر الوطني الافريقي وذلك خلال تسعة أشهر منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ من بينهم كاسيوس مكي وبول ديكلندي . ووقعت أيضا في سوازيلاند حوادث اختطاف لمن اشتبه في أنهم قيادات للمؤتمر الوطني الافريقي ، وذلك على أيدي رجال لم تحدد هويتهم (٢٢) . وفي نيسان/أبريل ، هاجمت قوات الفصل العنصري زامبيا فقتلت خمسة أشخاص وأصابت اثنين ودمرت عدة مبان . وفي أيار/مايو ، وجهت السلطات في زيمبابوي اللوم لجنوب افريقيا بسبب مقتل زوجة عضو في المؤتمر الوطني الافريقي بواسطة صاروخ في هراري . بل ان عملاء جنوب افريقيا تجاوزوا حدود الدول المجاورة . فقد حوكم في لندن ، أخيرا ، أربعة رجال بتهم التآمر لخطف زعماء المؤتمر الوطني الافريقي المقيمين في المملكة المتحدة .

٥١ - وفي آب/أغسطس ١٩٨٦ وشباط/فبراير ١٩٨٧ ، وفي إطار جهود بريتوريا لزعة استقرار جاراتها وانتقاما لتأييدها فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، أوقفت بريتوريا مرور البضائع العابرة من بوتسوانا وزامبيا وزيمبابوي . وهددت أيضا بأن تطرد من جنوب افريقيا ، بموجب أمر صادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، نحو نصف العمال الموزامبيقيين .

٥٢ - ويعمق النزاع الاقليمي الذي خلقه الفصل العنصري ، التطور الاقتصادي ، بالتسبب في وجود اعداد كبيرة من اللاجئين وامتياز زيادة الانفاق العسكري . فمن المقدر أنه خلال الخمس سنوات الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٤ ، كلف عدوان جنوب افريقيا وجهودها الرامية إلى زعزعة الاستقرار البلدان التسعة المشتركة في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي أكثر من ١٠ بلايين من دولارات الولايات المتحدة ، وإن هذا الرقم قد ارتفع بحلول نهاية سنة ١٩٨٦ إلى ما يتجاوز ١٨ بليون دولار (٢٣) . وذكرنا لمجال واحد فقط على سبيل المثال ، فإن معدلات وفيات الرضع والاطفال في أنغولا وموزامبيق تقدر حاليا بأنها أعلى المعدلات في العالم بسبب "التخلف الذي تضاعفه الحرب وزعزعة الاستقرار الاقتصادي وما ينتج عن ذلك من نكسات وتشتت" (٢٤) .

هاء - التعزيز والتعاون العسكريان

٥٢ - وامل نظام بريطوريا ، بفرض تقوية ذاته ، برنامجه للتعزيز والتعاون العسكريين مع بلدان معينة . فقد زاد من ميزانيته العسكرية وعزز قواته الدفاعية بما يتماشى مع ما يقوم به من أعمال مكثفة للعدوان على الدول المجاورة ولزعزعة استقرارها ولقمع اغلبيية سكان جنوب افريقيا .

٥٤ - وقد بلغت مخصمات الدفاع في ميزانية ١٩٨٨/١٩٨٧ ما مجموعه ٦ ٦٨٢ مليون راند ، بزيادة تبلغ ٤٠ في المائة بالمقارنة بميزانية السنة السابقة ، وحُددت المخصمات بنسبة ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . بيد أنه يتوقع للانفاسق العسكري الفعلي خلال تلك الفترة ، كما حدث في الماضي ، أن يتجاوز كثيرا المبالغ المخصمة . وزادت جنوب افريقيا أيضا من القوة العددية لقوات دفاع جنوب افريقيا بنسبة ٢٢ في المائة وذلك من ٨٢ ٤٠٠ فردا في ١٩٨٤-١٩٨٥ إلى ١٠٦ ٤٠٠ فردا (بما فسي ذلك الافترقة الطبية) في ١٩٨٦-١٩٨٧ . وزاد العدد في الجيش إلى ٧٦ ٤٠٠ فردا أي بنسبة ١٣,٣ في المائة ، وزاد في البحرية إلى ٩ ٦٠٠ فردا أي بنسبة ٥٠ في المائة ، وإلسى ١٣ ٠٠٠ فردا في القوات الجوية ، أي بنسبة ٢٠ في المائة . وزادت البنود المعتمسدة في الميزانية للشرطة بنسبة ٤٢,٨ في المائة (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير) (٣٥) .

٥٥ - وظهرت أيضا تقارير تشير إلى انتهاك قرار مجلس الامن رقم ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ الذي اعتمده المجلس بالاجماع بشأن حظر الاسلحة اللزامي المفروض على جنوب افريقيا ، وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، قامت "الحملة العالمية المناهضة للتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا" ، وهي منظمة غير حكومية تتخذ مقرها في النرويج ، بابلاغ اللجنة الخاصة بانها تلقت تقارير تفيد بأن كميات كبيرة من شحنات الاسلحة على وشك أن تنقل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية إلى جنوب افريقيا انتهاكا لقرار المجلس ٤١٨ (١٩٧٧) . وكان أحد التقارير يتعلق ببيع ٢٩ طنا من المدافع الرشاشة إلى جنوب افريقيا عن طريق شركة للوساطة في بروكسل تسمى "مركز التاجير الجوي" ، وسيجري نقلها عن طريق بلدان شالطة ، في حين تعلق التقرير الثاني بشحنة غير محددة من بروكسل أيضا إلى جنوب افريقيا يشارك فيها مؤسسة تملكها الولايات المتحدة تسمى "اوفرسميز ناشونال" . أما التقرير الثالث فيتعلق بشحنة من ٢٠ طنا من معدات اطلاق الصواريخ من مويسرا (٣٦) إلى جوهانسبرغ

(انظر أيضا الفقرة ١١٢) . واستجابة لتدخل "الحملة العالمية" ، امتنع "مركز التأجير الجوي" عن نقل أسلحة إلى جنوب افريقيا^(٣٧) . وفي أواخر سنة ١٩٨٦ أيضا ، أعلن أن ترسانة السفن Howaldtswerke Deutche Werft AG (mow) في كييك بجمهورية المانيا الاتحادية ، والمملوكة للدولة ، والشركة الهندسية Ingenieurkontor Lübeck ، قامت بتسليم سفارة جنوب افريقيا في بون في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٥ أفلاما موفرة عن تمهيمات الفواصة طراز U-209 (انظر الفقرة ١١٢)^(٣٨) .

٥٦ - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٨٧ أشارت تقارير صحفية مختلفة إلى أن اسرائيل أصبحت أكبر مورّد للسلح إلى جنوب افريقيا وان صناعات التسليح في البلديين تتعاون في المجالات التقنية والبحثية بما يتيح لاسرائيل كسب ما يتراوح بين ٤٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة من صادراتها من المعدات والخبرة العسكرية إلى جنوب افريقيا في عام ١٩٨٦ وحده^(٣٩) .

٥٧ - وفي آذار/مارس ١٩٨٧ ، قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي تقليص روابطه مع جنوب افريقيا وعدم الدخول في أية عقود دفاعية جديدة معها . وشكل المجلس أيضا فريقا من الخبراء ليقدم توصيات إليه تتعلق بالسياسة إزاء جنوب افريقيا . وتقول المصادر الرسمية أن توصيات الخبراء تدرس حاليا في مجلس الوزراء الاسرائيلي (انظر التقرير الخاص للجنة الخاصة عن التطورات الاخيرة المتملة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا (A/42/22/Add.1-S/19217/Add.1) .

٥٨ - وفي الشهر نفسه ، وجه الاتهام الى رجلين في الولايات المتحدة بمحاولة تهريب كتيبات عسكرية حساسة الى جنوب افريقيا . وقد استند الاتهام على مخالفة قانون مراقبة تصدير المواد العسكرية والقانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري (١٩٨٦) . ووفقا للتقارير الصحفية ، كانت هذه أول مرة يستعمل فيها القانون أساسا للاتهامات الجنائية . كما ورد في الاتهام اسم الكابتن نيكولاس فوستر ، وهو ملحق عسكري في سفارة جنوب افريقيا في واشنطن . وقد استدعته بريطوريا بعد ذلك على الفور لكي تتفادى طرده^(٤٠) .

٥٩ - وفي نيسان/أبريل ، قدمت وزارة خارجية الولايات المتحدة تقريرها إلى الكونغرس بشأن انتهاكات قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) . ونشرت نسخة موجزة من ذلك التقرير . وقد أكد التقرير في جملة أمور ، أن جنوب افريقيا قد أصبحت لديها "صناعة أسلحة محلية واسعة ومتطورة" ، وأنها تستورد نظم الأسلحة أو نظمها الفرعية عندما

لا تستطيع أن تنتج سلاحا ما أو أن تكفل ترتيبا للتصريح به في ذلك البلد ، وأن معظم نظم الأسلحة الرئيسية في جنوب افريقيا ترجع إلى ما قبل حظر الأسلحة لعام ١٩٧٧ لكنها تمكنت في معظم الأحوال من صيانتها وتطويرها بمساعدة الصانعين الأصليين . وقد اشتركت هذه الشركات في تصدير الأسلحة المشمولة بالحظر وفي صيانة وتطوير النظام الذي كان قائما قبل عام ١٩٧٧ . وذكر التقرير الموجز أسماء البلدان التي انتهكت شركاتها الحظر ، لكنه لم يدرج أسماء الشركات المعنية ولم يوفر أي دليل يوحى باشتراك الحكومات ، فيما عدا اسرائيل (٤١) .

٦٠ - وتعتمد سلطات جنوب افريقيا بصورة متزايدة على القوة الفاشية للدفاع على نظام الفصل العنصري من خلال وسائل متنوعة . فنظام الحكم ذاك يحتاج إلى صناعة للأسلحة لدعم وتجهيز قواته العسكرية وقوات الشرطة التي تحمي نظام الفصل العنصري وهي الأدوات الرئيسية في تنفيذ القمع ضد أغلبية السكان . وهو يحتاج إلى أسلحة متقدمة لتنفيذ عدوانه على دول الجنوب الافريقي المستقلة . وأخيرا ، تحاول بريتوريا أن تتقدم في معظم مجالات نظم الأسلحة المتقدمة والتكنولوجيا النووية لكي ترهب المجتمع الدولي وتمتدز مكانتها تجاه الغرب . ومن المؤسف أن بريتوريا تجد ، في جميع هذه الجهود ، بعض الشركاء ، سواء كانوا شركات أو حكومات مغيبة ، وهم الذين اختاروا ، لأسباب مختلفة أن يقدموا العون والتشجيع لهذه الجهود في تجاهل كامل لعواقبها المدمرة .

واو - الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الخارجية

٦١ - على الرغم من ظروف السوق العالمية المواتية نسبيا لاقتصاد جنوب افريقيا ، فإن أداء اقتصادها تبدو عليه العلامات الخطيرة الدالة على الركود المزمن ، ويرجع هذا بصورة رئيسية إلى الاضطراب الداخلي والضغط الخارجي . ففي عام ١٩٨٦ وخلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ ، نما اقتصاد جنوب افريقيا بصورة بطيئة . وفي عام ١٩٨٦ ، لم يمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١ في المائة . وجاء هذا النمو عقب نقصان بلغ ١,٥ في المائة شهده عام ١٩٨٥ . ورغم أن معدل النمو في الربع الأول من عام ١٩٨٧ بلغ ٢ في المائة ، فإنه في الربع الثاني لم يتجاوز ١,٥ في المائة وذلك يرجع ، حسب رأي المراقبين ، إلى حالات التوقف عن العمل والاضرابات (٤٢) .

٦٢ - ونتيجة لزيادة حالة عدم الثقة ، قامت الممالج التجارية بتخفيض الاستثمارات الجديدة . وفي الحقيقة ، انخفض إجمالي الاستثمارات الشابتة المحلية بنسبة ١٦,٥ في

المائة في عام ١٩٨٦ . ولهذا مغزى خاص لانه يدل على اتجاه ثابت نحو الانخفاض ، ففي الفترة من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٥ انخفض اجمالي الاستثمارات الثابتة المحلية بنسبة ٢١ في المائة . ووفقا للبيانات الرسمية ، كان معدل استغلال القدرة الانتاجية في قطاع الصناعات التحويلية ٧٩,٧ في المائة في عام ١٩٨٦ مقابل ٨٦,٢ في المائة في عام ١٩٨٤ (٤٣) . ويبدو ان هذا النقص في الاستغلال ناتج عن عدم كفاية الطلب على السلع الإستهلاكية ، والنقص في المواد الخام واليد العاملة الماهرة . فضلا عن ذلك ، تتجه الاعمال التجارية في جنوب افريقيا اتجاها متزايدا الى الاستثمار في الأصول المالية بدلا من الاستثمار في الأصول الانتاجية . وأدى هذا الى زيادة مفاجئة في عمليات المضاربة في سوق جوهانزبرغ للأوراق المالية ، التي درت أرباحا وفيرة على المضاربين . ويقدر أنه أنفق في عام ١٩٨٦ فقط على عمليات المضاربة ما يقارب ١٢ بليون راند (حوالي ٦ بلايين من دولارات الولايات المتحدة) . وقد ذكر محافظ مصرف الاحتياطي في جنوب افريقيا في خطابه أمام المساهمين في ٢٥ آب/اغسطس أن "النقصود تصيد الورق في الاسواق المالية بدلا من القرميد والملاط والصلب" (٤٤) .

٦٣ - ولا تزال البطالة مرتفعة بين السود اذ بلغ عدد العاطلين ٤,٢ ملايين من مجموع القوى العاملة القادرة على العمل التي يبلغ عددها ١٢ مليونا . ويدخل السوق كل سنة حوالي ٣٦٠ ٠٠٠ من طالبي العمل السود . وهناك حوالي ٤٠ في المائة من السكان السود تحت سن ١٥ ، ويزيد عدد السكان السود الحضريين بمعدل يبلغ حوالي ٣ في المائة سنويا (٤٥) . ويتطلب الأمر نموا اقتصاديا يبلغ حوالي ٣ في المائة سنويا لاستيعاب الزيادات في القوى العاملة السوداء وهو أمر فوق طاقة الاقتصاد في الوقت الحاضر .

٦٤ - وقد إزدادت ضغوط التضخم ، وارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلكين بنسبة ١٨,٦ في المائة في عام ١٩٨٦ مقابل ١٦,٢ في المائة في عام ١٩٨٥ . وإزداد الرقم القياسي لاسعار المستهلكين ، حتى حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، بنسبة ١٧ في المائة . ونتيجة لذلك ، انخفضت القوة الشرائية الحقيقية للعمال السود انخفاضا ملحوظا ، لاسيما وأن أسعار المواد الغذائية إرتفعت بنسبة ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٦ ، وهي أسرع زيادة سنوية خلال السنوات الست الماضية (٤٦) .

٦٥ - ويعتمد اقتصاد جنوب افريقيا اعتمادا شديدا على الروابط التجارية مع بقية العالم . وتسهم المعادن والفلزات اسهاما راجحا في أرباح المصدرات ويشكل الذهب حوالي ٤٠ في المائة من الدخل الاتي من المصدرات . ففي الربع الاول من عام ١٩٨٧ كان متوسط سعر الذهب ٤٣٤ من دولارات الولايات المتحدة لكل أوقيه ، مقابل متوسط بلغ ٤٠٥

دولارات في الربع الأخير من عام ١٩٨٦ . وتجدر ملاحظة انه مادام سعر الذهب عند مستوى يفوق ٤٠٠ دولار للأوقية ، فان حدوث زيادة مقدارها ١٠ دولارات في متوسط السعر السنوي يؤدي الى زيادة الدخل من تصديره بالنسبة لجنوب افريقيا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنويا .

٦٦ - ومازالت بلدان اوروبا الغربية وامريكا الشمالية واليابان تمثل الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا . وقد بلغ مجموع قيمة التجارة مع بلدان اوروبا الغربية ٢٢,٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ ، ويمثل هذا ثلث مجموع قيمة تجارة جنوب افريقيا^(٤٧) . وفي عام ١٩٨٦ ازداد مجموع قيمة التجارة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة واليابان ، بينما تناقص هذا المجموع مع فرنسا والمملكة المتحدة^(٤٨) . لكن أهمية التجارة مع بلدان معينة بالشرق الاقصى أخذت في الازدياد ، ففي عام ١٩٨٦ فقط ازدادت بنسبة ٤٠ في المائة (انظر ايضا المرفق الثالث لهذا التقرير) .

٦٧ - وفي عام ١٩٨٥ بلغت قيمة الصادرات ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي كما بلغت قيمة الواردات ٢٥ في المائة . ويقدر انه من كل راند يستعمل في الصناعة التحويلية يصرّف ٦٨ سنتا على الواردات ، مما يجعل الواردات أمرا حيويا للاقتصاد . فاعتماد اقتصاد جنوب افريقيا على المواد الكيماوية الصناعية الاساسية المستوردة وعلى الصناعة التحويلية أمر ملموس ؛ ومن بين الواردات هناك حوالي ٨٠ في المائة على شكل سلع انتاجية ووسيلة لاتستطيع جنوب افريقيا الاستغناء عنها^(٤٧) وتأتي معظم هذه المنتجات من البلدان الغربية الصناعية الكبرى . ولا يمكن الاستعاضة بالانتاج المحلي عن معظم هذه المنتجات ؛ وهكذا ، ففي ضوء اعتماد جنوب افريقيا على الاستثمارات والقروض الاجنبية من جهة ونطاق صادراتها المحدود من جهة اخرى ، تظل جنوب افريقيا معرضة للضغط الدولي بصورة جدية .

٦٨ - وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أبرمت جنوب افريقيا اتفقا في لندن مع أكبر المقرضين الذين تدين لهم بأكثر من ٧٠ في المائة من مجموع ديونها الخارجية الواجبة الدفع البالغة ١٣ بليون دولار . وفي آذار/مارس أفيد بأنه تم التوصل مع المقرضين الرئيسيين لجنوب افريقيا الى برنامج جديد لإعادة جدولة الديون لمدة ثلاث سنوات ، تشمل جزءا من عام ١٩٩٠ . ووفقا لهذا البرنامج ، سوف تدفع جنوب افريقيا حتى عام ١٩٩٠ مبلغ ١,٤٢ من بلايين الدولارات ، أما ما تبقى فستجري خدمته وفقا للجدول الاصلي (٤٩) .

٦٩ - وتقوم السياسة الاقتصادية الحالية لجنوب افريقيا بمصرة عامة على بذل الجهود لتنشيط الاقتصاد المحلي . الا ان القيود الرئيسية التي تعرقل النمو الاقتصادي مازالت الافتقار الى الاستثمارات الانتاجية ، وتسارع معدل التضخم ، والاستبعاد الجزئي من الاسواق الرأسمالية الاجنبية ، وخدمة الديون الخارجية البالغة ٢٣ بليون دولار ، وكذلك انخفاض ثقة دوائر التجارة والاعمال في قدرة نظام الحكم على حل الازمة في ذلك البلد .

رابعا - العمل الدولي

الف - لمحة عامة

٧٠ - ازدادت ، خلال الفترة المستعرضة ، كثافة الحملة الدولية لعزل نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا والضغط عليه ، واتسمت بتطورات هامة جديدة . فتحت الضغط المتزايد من الرأي العام والهيئات التشريعية اتخذت عدة حكومات خطوات ملموسة ، وتحولت بذلك من الادانات العامة لشروع الفصل العنصري الى فرض الجزاءات . وظلت حملة تصفية الاستثمارات ووقف الاستثمار ، رغم عدد من المثالب في مجال تصفية الاستثمارات ، تدبيرا اضافيا يستهدف عزل جنوب افريقيا . وقامت عدة منظمات حكومية دولية وكثير من المنظمات غير الحكومية بتعميد انشطتها المناهضة للفصل العنصري .

باء - الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية

٧١ - اتخذت السويد والنرويج وفنلندا تدابير شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا . ففي آذار/مارس ١٩٨٧ ، اعتمد البرلمان النرويجي القانون المتعلق بالمقاطعة الاقتصادية ضد جنوب افريقيا وناميبيا ، وسرت احكامه بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

وقد فرض القانون جزاءات اقتصادية شاملة على جنوب افريقيا ، مثل فرض حظر عام على الواردات من جنوب افريقيا والصادرات اليها وفرض حظر على نقل النفط الى جنوب افريقيا ومنها بواسطة الناقلات النرويجية وحظر على نقل السلع أو المسافرين الى جنوب افريقيا ومنها ، سواء أكان ذلك بواسطة السفن النرويجية أو سفن جنوب افريقيا وحظر على تقديم الخدمات والقروض والامتيازات والاستثمارات وعلى نقل امتيازات الاختراع وحقوق الانتاج الى جنوب افريقيا أو تشجيع النقل والسياحة فيها . لكن القانون لم يشمل حظرا على اعادة بيع حمولات الناقلات النرويجية التي يتم تحديد وجهتها النهائية في البحر بعد البدء برحلتها (٥٠) .

٧٢ - وفي آذار/مارس ١٩٨٧ ، قدمت الحكومة السويدية الى البرلمان مشروع قانون للجزاءات التجارية لقي تأييد جميع الأحزاب السياسية الرئيسية . وبعد ذلك أصبح ذلك المشروع تشريعا معمولاً به وفرض بمقتضاه ، مع بعض الاستثناءات ، حظر على جميع أنواع التجارة مع جنوب افريقيا ، بما فيها البضائع التي تمر عبر بلدان ثالثة ، وحظر على تحميل البضائع المحظورة أو تفريغها أو نقلها أو استقبالها للتخزين ، وكذلك على وسائل النقل ومعدات النقل والخدمات المقدمة من خلال أطراف ثالثة . وصرى هذا التشريع اعتبارا من ١ تموز/يوليه ، وسيكون يوم ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ الموعد النهائي لانتهاء كل أنواع التجارة مع جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فلا يدعو القانون الى وقف الاستثمار . وعند إعداد هذا التقرير ، كانت الحكومة السويدية تنظر في امكانية توسيع هذا القانون ليشمل الشركات الفرعية التي تمتلكها السويد في الخارج (٥١) .

٧٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٨٧ اعتمدت الحكومة الفنلندية قانونا يفرض حظرا على جميع الصادرات الى جنوب افريقيا والواردات منها (انظر S/18961/Add.3) .

٧٤ - وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ اتخذ كونغرس الولايات المتحدة تدابير تقييدية انتقائية ، هي القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري ، ضد جنوب افريقيا . ولم يفرض هذا القانون جزاءات شاملة ، ولكنه كان خطوة ملهمة بالنسبة لموقف الولايات المتحدة في اتجاه اتخاذ تدابير ملموسة لمناهضة الفصل العنصري . وأصبحت معظم أحكام هذا القانون سارية على الفور بينما ادخلت احكام اخرى في غضون ستة اشهر . وقد حظر القانون الاستثمارات الجديدة ، إلا في المؤسسات التي يملكها مواطنو جنوب افريقيا السود ومنع تقديم قروض مصرفية جديدة الى القطاع العام أو الخاص في جنوب افريقيا وحظر استيراد الفحم والحديد والصلب والمنسوجات واليورانيوم والمنتجات

الزراعية من جنوب افريقيا وادمج الجزاءات الموحدة التي فرضها الرئيس الامريكى فسي ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ واضفى عليها صفة الدوام ، وحرم الخطوط الجوية لجنوب افريقيا من حقوق الهبوط في الولايات المتحدة ومنع الشركات التابعة للولايات المتحدة من المطالبة بخمس الضرائب التي تدفعها لجنوب افريقيا من ضريبة ايرادات شركات الولايات المتحدة (انظر A/AC. 115/L.642) .

٧٥ - وورد في تقرير استشاري رسمي ، أعد لوزارة الخارجية الامريكية بناء على طلبها ونشر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، اقتراح بان تنضم حكومة الولايات المتحدة الى الجهود الدولية المتضافرة لغرض جزاءات على جنوب افريقيا وعزلها اقتصاديا . كما ذكر التقرير اسباب فشل فريق الشخصيات البارزة التابع للكونغرس في مبادرته الدبلوماسية في عام ١٩٨٦ التي كانت ترمي الى المفاوضات وذكر أهمية وجود مجموعة جزاءات على نحو ما ورد في القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦ مما وضع الولايات المتحدة "في المقدمة من حيث الجهود الدولية لممارسة الضغط بهدف احداث تغيير في جنوب افريقيا . وذكر أن استراتيجيات الولايات المتحدة ، الإرتباط البناء ، قد فشلت في تحقيق اغراضها" (٥٢) .

٧٦ - وفي عام ١٩٨٦ ، اتخذ الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تدابير تحظر الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا واستيراد الحديد والصلب والنقود الذهبية من جنوب افريقيا . ولم يعتمد حظرا على واردات الفحم من جنوب افريقيا لانه لقي معارضة من جمهورية المانيا الاتحادية والبرتغال اللتين ادعتا أن فرض حظر على استيراد الفحم سيسبب بطالة واسعة النطاق في جنوب افريقيا . ومع ذلك واصلت حكومة هولندا ممارسة الضغط على الاتحاد الاقتصادي الاوروبي دون نجاح لتشمل هذه التدابير واردات الفحم . وفي حزيران/يونيه ، أعلنت حكومة هولندا أنها تمشيا مع مقررات الاتحاد الاقتصادي الاوروبي لعام ١٩٨٦ ، سوف تقدم الى البرلمان تشريعا يحظر الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا (٥٣) .

٧٧ - فضلا عن ذلك ، دعا أعضاء البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، وزراء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي الى اتخاذ مزيد من التدابير التقييدية ضد جنوب افريقيا ، وبينوا أن التدابير التي سبق أن اتخذت لم تكن كافية ، وحشوا الاتحاد الاقتصادي الاوروبي على حظر الاستثمارات الجديدة وحظر تقديم قروض مصرفية جديدة وغير ذلك من القروض الى نظام الحكم في جنوب افريقيا ، وحظر واردات الصلب والحديد واليورانيوم والفحم والذهب والنقود الذهبية والماس والمنسوجات والمنتجات الزراعية ، والمشتريات من شركات يملكها نظام الحكم في جنوب

افريقيا ، والصادرات من الحاسبات الالكترونية والنفط . كما دعا البرلمان الاوروبي إلى حرمان الخطوط الجوية لجنوب افريقيا من حق الهبوط في أوروبا. (انظر A/AC.115/L.642) . وفرض حظر من جانب الاتحاد الاقتصادي الاوروبي على واردات الفحم من جنوب افريقيا ، يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا لجنوب افريقيا لأن بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تستورد قسما كبيرا من فحم جنوب افريقيا . وتشير التقارير إلى أن القيود المفروضة من جانب الدانمرك وفرنسا والولايات المتحدة على واردات الفحم من جنوب افريقيا قد ألحقت بالفعل أثارا سلبية بصادرات جنوب افريقيا من الفحم .

٧٨ - وقد تم في اجتماع رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هراي من ١ إلى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ انشاء "صندوق افريقيا" (صندوق العمل لمقاومة الفنزو والاستعمار والفصل العنصري) . ومن اهداف الصندوق العديدة مساعدة دول خط المواجهة على معالجة مشاكلها الناجمة في حالة فرض جزاءات على جنوب افريقيا أو من جانبها . وبحلول تموز/يوليه ١٩٨٧ زادت التبرعات المقدمة للصندوق عن ٢٠٠ مليون دولار (لمزيد من التفاصيل انظر A/41/697-S/18392 و A/42/422 ، المرفق الثالث) .

جيم - المنظمات غير الحكومية

٧٩ - كان الدور الذي قامت به المنظمات غير الحكومية في العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري ذا قيمة كبيرة . فقد واصلت المنظمات غير الحكومية بنجاح بذل وتكثيف جهودها لرمد التعاون مع جنوب افريقيا ، وبصورة خاصة الانتهاكات في مجال الحظر النفطي وحظر الأسلحة . ففي بعض البلدان ، حققت هذه المنظمات مقاطعة انتقائية ولكن فعالة ضد بعض الشركات التي تتعامل مع جنوب افريقيا وواصلت حملاتها الرامية إلى تصفية الاستثمارات وذلك في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية .

٨٠ - ومن المنظمات النشطة في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري الحملة العالمية المناهضة للتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا التي تنطلق من النرويج وتقوم برصد نشاط للمخالفات للقرار ٤١١ (١٩٧٧) في جميع أنحاء العالم وتبلغ الأمم المتحدة عنها . كما يقوم مكتب أبحاث النقل البحري ، ومقره هولندا ، برصد جميع الناقلات تقريبا التي تنقل النفط إلى جنوب افريقيا .

٨١ - ومازالت الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري واتحاد الطلاب الوطني في المملكة المتحدة يشنان حملة فعالة ضد مصرف باركليز الذي أعلن ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، أنه باع حصته في فرعه في جنوب افريقيا التي تبلغ نسبتها

٤٠٤ في المائة الى شركة أنغلو اميركان كوربوريشن في جنوب افريقيا (انظر A/AC.115/L.642).

٨٢ - وفي عام ١٩٨٦ وبداية عام ١٩٨٧ ، شنت حملة دولية لاجبار شركة شل للنفط على الانسحاب من جنوب افريقيا من جانب منظمات القواعد الشعبية المناهضة للفصل العنصري والعناصر الحركية في البلدان الغربية . وقد لقيت هذه الحملة تأييدا من العديد من المنظمات المناهضة للفصل العنصري والعناصر الحركية في جنوب افريقيا ، بما في ذلك الدكتور بيرز نود ، الأمين العام لمجلس كنائس جنوب افريقيا والقس آلان بوماك ، زعيم الجبهة الديمقراطية المتحدة ورئيس المجلس العالمي للكنائس الاصلاحية^(٥٢) . فضلا عن ذلك ، قام عدد من حملة الاسهم المعنيين في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة بممارسة الضغط من خلال عقد اجتماعات خاصة بحملة الاسهم لبحث انسحاب شركة شل من جنوب افريقيا . وقد أفادت التقارير في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ب " ان الموظفين التنفيذيين الاقدم لشركة شل في هولندا شكلوا مجموعة خاصة لدراسة مختلف الخيارات المتعلقة بالانسحاب المحتمل من جنوب افريقيا"^(٥٣) .

٨٣ - وفي اوائل عام ١٩٨٧ ، قامت خمس حركات مناهضة للفصل العنصري في الولايات المتحدة ، وهي اللجنة الامريكية المعنية بافريقيا ولجنة الاصدقاء الامريكية للخدمة والمركز المشترك بين الاديان المعني بمسؤولية الشركات ومؤسسة ترانس افريكا ومكتب واشنطن المعني بافريقيا ، بتحديد معنى فك الارتباط الاقتصادي وأصدرت مبادئ توجيهية بهدف الوفاء عمليا بمتطلبات وقف الاستثمارات . وترى هذه الحركات ، ان أي شركة تعتبر ممارسة لأعمال في جمهورية جنوب افريقيا أو ناميبيا أو متعاملة معها ، اذا كان لها أو لشركتها الام أو لغروعا استثمارات مباشرة في جنوب افريقيا أو ناميبيا ، أو اذا كانت قد دخلت في اتفاقات امتياز أو ترخيص أو ادارة مع أي كيان في هذين البلدين أو لمالحه ؛ أو كانت مؤسسات مالية لم تحظر الاستثمارات أو القروض أو الاثتمانات الجديدة أو الخدمات المتملة بها أو تجديد الاتفاقات المالية القائمة ، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة لأغراض التجارة ، مع أي كيان في هذين البلدين ؛ أو كان أكثر من ٥ في المائة من أسهم رأسمالها المشترك يملكه أو يسيطر عليه هيئة من جنوب افريقيا بما يعود بالفائدة على تلك الهيئة^(٥٤) .

دال - وقف الاستثمارات

٨٤ - في الولايات المتحدة ، تواصلت حركة وقف الاستثمارات ، التي كسبت زخما في عام ١٩٨٦ ، طوال الربع الاول من عام ١٩٨٧ . ففي حزيران/يونيه ١٩٨٧ اعتمدت ٢٢ ولاية

و ١٤ محافظة و ٧٥ مدينة وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وأكثر من ١٢٨ كلية وجامعة ، تشريعات تحظر إبرام عقود الشراء من شركات "تتعامل" مع جنوب افريقيا أو فيها ، واستثمار الاموال العامة في تلك الشركات (٥٥) . وقد قررت معظم الجامعات والكليات التي اعتمدت سياسات وقف الاستثمار أن تصفي أسهمها في الشركات التي تمارس أعمالا في جنوب افريقيا أو تتعامل معها ، على مدى عدة سنوات بهدف تخفيف الاضطرابات المالية الى أدنى حد . غير أن مجالس الأمناء أولت في بعض الحالات ، مجرد الاعلانات الصادرة عن شركات تباع أصولها أو عملياتها في جنوب افريقيا على أنها أوقفت استثماراتها . وفي حالات أخرى ، رفضت بعض الشركات تجديد منحها الأكاديمية الى المؤسسات التي اعتمدت سياسات وقف الاستثمارات (٥٦) .

٨٥ - وتشير التقارير الى أنه تم بيع ما يزيد عن ١٨ بليون دولار من الاوراق المالية امتحالا للتشريعات المعمول بها . ومن ذلك مثلا أن شعبة الاستثمارات في نيوجرسي ، التي تدير صندوقا حكوميا للمعاشات التقاعدية برأسمال قدره ١٧ بليون دولار ، قامت ببيع ما قيمته ٤,٤ بلايين دولار من الاوراق المالية الخاصة بالشركات العاملة في جنوب افريقيا أو المتعاملة معها ، ومن المتوقع أن تباع ٣ بلايين دولار أخرى بحلول شهر آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وهو الاجل القانوني لوقف الاستثمارات في نيوجرسي (٥٧) .

٨٦ - وفي عام ١٩٨٦ ، أعلن عدد من الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة أنها أوقفت "استثمارها المباشر" في جنوب افريقيا عن طريق بيع أصولها في جنوب افريقيا ، في معظم الحالات ، الى شركات تملكها جنوب افريقيا بصورة كاملة . وقد فسّر بعض المشرعين ومدبري الصناديق العامة هذه الخطوات على أنها "عملية لإعادة تشكيل هيكل الشركات أو "عملية تحايل على التشريعات الجارية" ، مما يجعلها غير مؤهلة لأن تستثمر فيها أموال صناديق المعاشات التقاعدية و/أو لعقود المشتريات .

٨٧ - وفي هذا الصدد ، تشير مختلف تقارير وسائط الاعلام الى أن بعض الشركات مثل شركة كوكاكولا ، وشركة فلوور ، وجنرال الكتريك ، وانترناشيونال بزنس ماشينز (آي . بي . إم) ، وجنرال موتورز ، وشركة بروكتور آند غامبل ، التي أعلنت في السابق بيع أصولها في جنوب افريقيا ، لانهاء استثماراتها المباشرة في جنوب افريقيا ، تواصل التعامل في جنوب افريقيا أو معها من خلال اتفاقات منح الامتيازات والتراخيص . فشركة جنرال الكتريك مثلا تواصل الحفاظ على "ترتيبات منح التراخيص وغيرها من الترتيبات" لمنتجاتها في جنوب افريقيا . وباعت شركة فلوور أصولها بشرط "امكانية اعادة شرائها" ، الى شركة أوروبية غربية ووضعت بعض موظفيها تحت "تصرف"

الشركة الجديدة . وفي عام ١٩٨٦ باعت شركة ايستمان كوداك عملياتها في جنوب افريقيا وأعلنت أنها لن تعرض منتجاتها في سوق جنوب افريقيا . غير أنه أبلغ مؤخرا عن أن شركة ساوث افريكان دراغيسيس ، وهي شركة يوجد مقرها في جوهانسبورغ ، قد اشترت كل موجودات ايستمان كوداك في جنوب افريقيا وضمنت امدادات طويلة الاجل من الخارج (٥٨) .

٨٨ - وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، أعلن القس ليون سوليفان ، صاحب كتاب مبادئ سوليفان ، وهو مدونة قواعد السلوك للأعمال التجارية للولايات المتحدة في جنوب افريقيا ، أن المبادئ لم تبلغ هدفها . ولذلك ناقد رئيس الولايات المتحدة وقف العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا وفرض جزاءات تجارية شاملة عليها (٥٩) .

٨٩ - وخلال الشهر نفسه ، أعلنت شركة فورد موتورز ومصرف سيتي بنك أنهما سيوقفان تعاملهما المباشر مع جنوب افريقيا . وباع سيتي بنك أسهمه الى مصرف فرست ناشيونال بنك في جنوب افريقيا ، وهو فرع من شركة انغلو امريكان . غير أن خدماته المصرفية التجارية ستظل متوفرة من خلال مصرف فرست ناشيونال بنك . ولم تقم شركة فورد موتورز حتى الان بتنفيذ وقف تعاملها المباشر في جنوب افريقيا (٦٠) .

٩٠ - وفي مؤتمره السنوي المعقود في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ جدد المجلس الوطني لنقابات العمال التزامه إزاء الجزاءات الالزامية والشاملة (انظر أيضا A/AC.115/SR.501) . وفي تموز/يوليه أيد مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، في اجتماعه السنوي ، التزامه بفرض جزاءات شاملة والزامية بوصفها التدابير الوحيدة التي ستساعد في اقامة جنوب افريقيا خالية من العنف وديمقراطية أصيلة وغير عنصرية . ولاحظ مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا أن اجراء وقف الاستثمارات ، كما يتم القيام به حاليا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ، ليس سوى تمويه للشركات يسمح لها في كثير من الاحيان بأن تزيد من دعمها للنظام . كما طلب تقديم اخطار ملائم بنيّة تلك الشركات التي تخطط للانسحاب من جنوب افريقيا بهدف جعل المفاوضات بنيّة حسنة أمرا ممكنا .

٩١ - وهناك أدلة متزايدة على أن جنوب افريقيا تأخذ الاثر المحتمل للجزاءات مأخذ الجد . وبالرغم من أنه لم يحن الوقت بعد للتعليق على نتائج التدابير التقييدية الجارية التي اتخذتها بعض البلدان ، فإن قيادات الاعمال في جنوب افريقيا أعربت عن قلقها الشديد بشأن الاثار المحتملة . وتقول هذه القيادات أن الجزاءات ستؤدي في

الاجل الطويل الى انخفاض كبير في الثروة الوطنية من خلال سوء توزيع الموارد ، حتي بالرغم من أن الانتاج الصناعي المحلي والعمالة قد تظهر في الاجل القصير بعض الارتفاع نتيجة الاستعاضة عن الواردات .

هاء - المقاطعة في الميدانين الرياضي والثقافي

٩٢ - منذ بداية عام ١٩٨٦ وحتى آب/أغسطس ١٩٨٧ تمهد أكثر من ٧٠ رياضيا و ٤٠ فنانا بعدم الاشتراك في المستقبل في أية اتصالات رياضية أو ثقافية في جنوب افريقيا وبناء على ذلك ، سُطبت أسماءهم من سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا وسجل أسماء فناني الترفيه والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضاً في جنوب افريقيا .

٩٣ - ولا يزال العديد من الفنانين الذين ليسوا في معظمهم ذوي شهرة دولية ، والعديد من الرياضيين أو الفرق التي ينتمي أغلبها الى البلدان الغربية ، يواصل تقديم العروض أو القيام بجولات في جنوب افريقيا . ولذا ، وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي في تنفيذ المقاطعة في هذين الميدانين ، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه قبل أن تصبح جهود المقاطعة فعالة تماما .

٩٤ - وفي عام ١٩٨٦ علّق اتحاد الملاكمة العالمي عضوية جنوب افريقيا ، وأعلن مجلس الملاكمة العالمي أنه سيقطع العلاقات لمدة سنتين مع أي مدير أو متعهد أو وكيل يروج للملاكمة في جنوب افريقيا بأي شكل من الأشكال . والس جانب ذلك ، صوّت وزراء الرياضة للدول الاعضاء في مجلس أوروبا ، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، لصالح تشجيع المنظمات الرياضية على قطع جميع الروابط مع جنوب افريقيا .

٩٥ - ويشكّل اعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وفتح باب التوقيع والتصديق عليها ، خطوة رئيسية على طريق ضمان العزل التام للفصل العنصري في مجال الالعاب الرياضية . وبعد سنة من فتح باب التوقيع على الاتفاقية ، وقّعت عليها ٧١ دولة وصدّقت عليها ٢١ دولة أخرى . ويلزم أن تصدّق على الاتفاقية ٢٧ دولة لكي تصبح نافذة المفعول .

خامسا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة

٩٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض ، واصلت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري رصد تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الفصل العنصري ، كما واصلت تعزيز

الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، اضافة الى اصدار البيانات السياسية والنداءات ، بشأن التطورات المتمثلة بجنوب افريقيا . وقد بذل المزيد من الجهود لحشد الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجماعات المناهضة للفصل العنصري ، وتمّ البدء في أنشطة جديدة دعماً للحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . وبالإضافة الى تنظيم ورعاية المؤتمرات والاجتماعات والبعثات ، قدّمت اللجنة الخاصة أيضا المساعدة الى عدد من الأنشطة التي تظلع بها الحركات المناهضة للفصل العنصري ، مما يعطي زخما جديدا للعمل المناهض للفصل العنصري في جميع أرجاء العالم ، وفقا للولاية التي أسندتها اليها الجمعية العامة .

ألف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة
في دورتها الحادية والأربعين بشأن بند
"سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة
جنوب افريقيا"

٩٧ - قامت الجمعية العامة ، خلال دورتها الحادية والأربعين ، بالنظر في المبنود المذكور أعلاه في سبع جلسات عامة في الفترة بين ٥ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت الجمعية العامة ، مستندة أصاما الى توصيات اللجنة الخاصة ، القرارات الثمانية التالية المتمثلة بمختلف جوانب الفصل العنصري ، وهي : "الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرير" (٢٥/٤١) ألف) ، و "فرض جزاءات شاملة والزامية على نظام الحكم العنصري القائم في جنوب افريقيا" (٢٥/٤١ باء) ، و "العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" (٢٥/٤١ جيم) ، و "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" (٢٥/٤١ دال) ، و "حالة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية" (٢٥/٤١ هاء) ، و "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" (٢٥/٤١ واو) ، و "صندوق الأمم المتحدة الإستئماني لجنوب افريقيا" (٢٥/٤١ زاي) ، و "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" (٢٥/٤١ حاء) .

باء - بيانات أدلى بها في جلسات مجلس الامن

٩٨ - في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، أدلى رئيس اللجنة الخاصة ببيان في مجلس الامن خلال نظره في مسألة جنوب افريقيا (انظر S/PV.2732) . وندد رئيس اللجنة الخاصة بشدة بمواصلة حملة الارهاب والعنف الإبادي التي لم يسبق لها مثيل ، التي يشنها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ضد السكان السود ، وأكد من جديد رأي اللجنة

القائل بأن لشعب جنوب افريقيا ولحركات تحريره الحق في استخدام جميع الوسائل المتاحة لهم ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، الذي هو ضروري لإزالة العنصرية والفصل العنصري . وأكد على الحاجة الملحة الى فرض جزاءات فعالة ضد جنوب افريقيا وطالب المجلس أن يتخذ اجراءات ملائمة . وحث الرئيس المجلس على أن يطالب جنوب افريقيا على نحو لا لبس فيه برفع حالة الطوارئ ، وسحب قواتها من بلدات ومدارس السود ، والفناء قوانينها الامنية التعسفية والقيود المفروضة على الصحافة . ورجا من المجلس أن يطالب بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا وذلك بهدف تمهيد الطريق للمفاوضات فيما بين جميع المعنيين من أجل اقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا متحدة .

٩٩ - وخلال نظر مجلس الامن في مسألة ناميبيا ، أعرب الرئيس في ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧ عن بالغ قلقه بشأن مواصلة بعض الدول الغربية تعاونها مع جنوب افريقيا ، مما يعتبر تأييدا لسياسة جنوب افريقيا المتمثلة في العنصرية والعدوان وزعزعة الاستقرار (انظر (S/PV.2743) .

جيم - أنشطة اللجنة الخاصة ضد سياسات وممارسات نظام الحكم القائم على الفصل العنصري

١٠٠ - خلال الفترة المستعرضة ما برحت اللجنة الخاصة تسترعي اهتمام المجتمع الدولي مرارا وتكرارا الى السياسات والاجراءات القمعية لنظام الحكم القائم على الفصل العنصري في جنوب افريقيا واستمرار أعماله العدوانية ضد دول افريقية مستقلة في المنطقة وزعزعة استقرارها . وقد أجرى الرئيس ، في مناسبات مختلفة ، مناقشات مع مسؤولين كبار من عدد من البلدان ، وناشد المجتمع العالمي تعزيز الحملة الدولية ضد بريتوريا ودعم كفاح شعب جنوب افريقيا بقيادة حركات التحرير الوطني (انظر المرفق الرابع لهذا التقرير) .

مناهضة القمع

١٠١ - واصلت اللجنة الخاصة جهودها لتعزيز الحملة الرامية الى وضع حد لاعمال القمع الموجهة ضد معارضي الفصل العنصري وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . وعلى سبيل المثال ، صدرت بيانات عن حادث اغتيال الدكتور فابيان ريبيرو عضو الرابطة الوطنية للأطباء وأطباء الاسنان وزوجته وعن مصير السيد جيف

ماميمولا عضو مؤتمر الوجدويين الافريقيين وهو من اقدم السجناء الذين يمضون حكما بالسجن المؤبد والقس فريساني الذي افرج عنه فيما بعد . وتم الاعراب عن بالغ القلق إزاء اعتقال السيد محمد فالي موسى الامين العام بالنيابة للجبهة الديمقراطية المتحدة ، والسيد مورفي موروبي ، القائم بعمل امين الاعلام ، وكذلك إزاء أعمال العنف التي استهدفت أعضاء الاتحاد الوطني لعمال المناجم الذين كانوا قد أضربوا عن العمل للمطالبة بحقوق نقابية مشروعة . فضلا عن ذلك فإن اللجنة أصدرت في ١٤ آب/أغسطس بياننا دعت فيه الحركة النقابية على صعيد العالم وغيرها من الاطراف الى اظهار التضامن مع المضربين والى تزويدهم بالدعم المادي الفعال وسائر صنوف الدعم . وقد وافق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا بناء على اقتراح اللجنة الخاصة ، على تقديم دعم مادي للمساعدة القانونية لعمال المناجم المضربين .

١٠٢ - وفي ٢٨ آب/أغسطس أصدرت اللجنة الخاصة بياننا استنكرت فيه التطبيق التعسفي لحكم الاعدام ضمن حملة مستمرة من الاضطهاد والوحشية ترمي الى سحق واخماد النضال من أجل التحرير . وناقشت المجتمع الدولي دعم ومؤازرة الحملة العالمية التي شنها مؤتمر شباب جنوب افريقيا في تموز/يوليه لانقاذ حياة ٣٢ من السجناء السياسيين الذين ينتظرون تنفيذ الحكم عليهم بالاعدام في جنوب افريقيا .

١٠٣ - وأعربت اللجنة الخاصة عن جزعها إزاء الاستقطاب المتزايد الذي أظهرته نتائج الانتخابات التي أجريت في ٦ أيار/مايو ١٩٨٧ للبيض فقط ، كما نددت بالمرسوم الذي أصدره النظام المنصري بمنع الاحتجاج مؤازرة للمحتجزين وللسجناء السياسيين في جنوب افريقيا . وكذلك انتقدت بحدة القيود التي وُضعت على الصحافة في جنوب افريقيا مؤخرا بهدف حجب أخبار عدم الاستقرار السياسي وأعمال العنف التي تمارسها الدولة عن العالم .

١٠٤ - وخلال الجلسات الرسمية التي أقيمت احتفالا بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦) واليوم الدولي للقضاء على التمييز المنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٨٧) واليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح (١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧) ، أدلى ضيوف مرموقون من جنوب افريقيا ، بناء على دعوة اللجنة الخاصة بشهادة عن الحالة الداخلية المتفاقمة والقمع المتعاقد تحت نظام الفصل المنصري (انظر المرفق السادس لهذا التقرير) . وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، وبمناسبة عقد جلسة خاصة احتفالا بالذكرى ٧٥ لتأسيس المؤتمر الوطني الافريقي ، تم تركيز الاضواء على الكفاح البطولي الذي يقوم به شعب جنوب افريقيا

المشهد ضد الفعل العنصري . وبمناسبة الذكرى ٢٥ لسجن نيلسون مانديلا ، طالبت اللجنة الخاصة مرة أخرى بإطلاق سراحه دون شرط والافراج عن جميع السجناء السياسيين .

١٠٥ - وبالإضافة الى ذلك ، اشتركت اللجنة الخاصة بنشاط في مؤتمرات وحلقات دراسية وغير ذلك مما قامت بتنظيمه المنظمات غير الحكومية أو المجموعات المناوئة للفصل العنصري ، كما ساهمت في مداوالاتهم المشفرة . وعلى سبيل المثال أولت اللجنة الخاصة اهتماما فعالا لدعم الكفاح من أجل مناهضة القمع ولإطلاق سراح السجناء السياسيين ، وذلك بمساندة حملة "افتحوا أبواب سجون الفعل العنصري" وحملة "حرروا أطفال جنوب افريقيا" في سنة ١٩٨٧ .

١٠٦ - وكذلك تركزت أنشطة اللجنة الخاصة على حالة النساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفعل العنصري . ونددت اللجنة بشدة باعتراف سلطات جنوب افريقيا باحتجاز الاطفال . وبعثت برمالة تقدير الى السيدة باربرا ميكولسكي عضو مجلس شيوخ الولايات المتحدة ، تتعلق بتقديم القرار ١٧٦ المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ الى مجلس شيوخ الولايات المتحدة حيث دعا القرار الى الافراج عن جميع الاطفال المحتجزين في جنوب افريقيا . وركزت اللجنة الخاصة على حالة النساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري ، فساهمت بنشاط في الحلقة الدراسية الدولية للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا ، المعقودة في بروكسل ، وفي المؤتمر العالمي للمرأة ، المعقود في موسكو . وبناء على دعوة من اللجنة الخاصة أدلى ممثلو لجنة مناصرة أهالي المحتجزين وحركات التحرير الوطني بشهادة عن محنة النساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصري ، وذلك خلال انعقاد الجلسة الرسمية للجنة الخاصة في اليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا (٩ آب/أغسطس ١٩٨٧) .

١٠٧ - وقامت اللجنة الخاصة بإيفاد بعثة الى دول خط المواجهة لتقوم بإجراء تقييم محدد للاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والاطفال القادمين من جنوب افريقيا وناميبيا ولمعرفة سبل زيادة المساعدة المقدمة لهم . ولقد زارت البعثة زيمبابوي وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ، في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل الى ١٣ أيار/مايو ، وأجرت مشاورات مع ممثلي الحكومات وحركات التحرير الوطني والمنظمات غير الحكومية (انظر A/AC.115/L.646) .

١٠٨ - وفي برنامج عمل المؤتمر الطلابي الدولي للتضامن مع كفاح الطلاب في الجنوب الافريقي الذي نظّمته اللجنة الخاصة وعقد في لندن ، قرر المشاركون في المؤتمر

"القيام بحملة لكشف السياسات القمعية التي يتبعها نظام الفصل العنصري ، ولا سيما تلك التي تستهدف الطلاب والشباب ومنظماتهم" كما قرروا "المطالبة بإلغاء حالة الطوارئ في جنوب افريقيا" (انظر المرفق الخامس من هذا التقرير) .

مناهضة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها بريتوريا

١٠٩ - أثناء قيام الجمعية العامة بالنظر في البند ٣٣ من جدول الأعمال ، أعرب الرئيس في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ عن قلق اللجنة الخاصة البالغ إزاء الظروف المشبوهة التي حفت بحادث سقوط الطائرة الذي لقي فيه سامورا ميتشل رئيس موزامبيق مصرعه . وأدان الرئيس كذلك الحادث الذي استُخدم فيه طرد ملفوم للهجوم على المقرر الاجنبي لمؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، الموجود بدار السلام في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، والاعتداء الفادر على ليفينغستون بزامبيا في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ . وأيدت اللجنة الخاصة التعهدات المعلنة بالكفاح ضد سياسة القمع وزعزعة الاستقرار التي تستهدف دول خط المواجهة ، في برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الطلاب الدولي ، وكذلك في النتائج التي توصلت اليها ندوة رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري بشأن تقديم الدعم الى مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي واتخاذ اجراءات لمناهضة الفصل العنصري ، المعقودة في ستراسبورغ بفرنسا ، في الفترة من ١٣ الى ١٥ أيار/مايو ١٩٨٧ . وأعدت كذلك تأييد مسانبتها الكاملة لخطة عمل صندوق افريقيا التابع لحركة بلدان عدم الانحياز ، خلال اجتماعات الصندوق المنعقدة في نيودلهي من ٤ الى ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

دال - الاجراءات المتخذة لمناهضة التعاون مع نظام الحكم القائم على الفصل العنصري

١١٠ - بهدف إنهاء جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا وإعرابا عن التقدير لهؤلاء الذين اتخذوا اجراءات بهذا الصدد ، أصدرت اللجنة الخاصة بيانات وبعثت برمائيل مكتوبة و/أو شفوية الى الحكومات والمنظمات والجامعات والمجموعات المناهضة للفصل العنصري وغيرها من المؤسسات والافراد ، وذلك في الوقت الذي كان رئيس اللجنة يـزور فيه عددا من البلدان ويجري مناقشات مع كبار المسؤولين بشأن هذه المسائل (انظر المرفق الرابع لهذا التقرير) . وبالإضافة الى الاجراءات المتخذة لمناهضة التعاون ، المشار اليها في هذا الفرع ، واصلت اللجنة دعمها المباشر وتشجيعها على اتخاذ الاجراءات على الصعيد العالمي لمناهضة الفصل العنصري (انظر أدناه) .

التعاون العسكري والنووي

١١١ - استنادا الى معلومات بخصوص عقد مؤتمر لمعالجة ومنع انتشار النفايات المشعة ، والتخلص منها في بيئات قاحلة في جنوب افريقيا ، بعثت اللجنة الخاصة في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ بخطاب الى المجموعة الافريقية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسترعية الانتباه الى مسألة القدرة النووية المتزايدة في جنوب افريقيا وامكانية حصول هذا البلد المستمرة على التكنولوجيا النووية .

١١٢ - وفي ١١ كانون الاول/ديسمبر أصدرت اللجنة بيانا بخصوص عدد من المصفقات التي شملت بيع أسلحة ومعدات عسكرية الى جنوب افريقيا . وفي سياق استرعاء انتباهه المبعثات الدائمة للدول الاعضاء المعنية بالأمم المتحدة الى التقارير المتعلقة بهذه المصفقات ، حثت اللجنة الخاصة تلك الدول ، على اتخاذ اجراء حازم وفوري لوقف جميع هذه المصفقات والتقييد بالحظر الالزامي الذي فرضه مجلس الامن على الاسلحة . وفي ٢ تشرين الاول/اكتوبر ، وجهت اللجنة الخاصة رسالة الى ممثل اسرائيل لدى الأمم المتحدة تتعلق بالتقارير المحفية التي نسبت الى قادة ومسؤولين اسرائيليين قولهم ان اسرائيل سوف تلتزم بقرارات الأمم المتحدة المناهضة للفصل العنصري ، وطلبت معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة اسرائيل أو اقترحت اتخاذها في هذا الشأن . وفي ٢ ايلول/سبتمبر بعثت اسرائيل برسالة الى رئيس اللجنة الخاصة تبلغه فيها بأن حكومة اسرائيل تنظر في اتخاذ تدابير اضافية ضد جنوب افريقيا (انظر أيضا الفقرة ٥٧) .

١١٣ - وفي ١٠ كانون الاول/ديسمبر ، بعثت اللجنة الخاصة برسالة الى الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة ، تسترعي انتباهه الى معلومات تفيد بأن مؤسسة حوض السفن Howaldtswerke Deutsche Werft AG المملوكة للدولة في كييل تشارك كما يقال في تزويد جنوب افريقيا بنماذج تصميم غواصة (انظر الفقرة ٥٥) وفي ١٠ شباط/فبراير ، بعثت اليه برسالة أخرى تسترعي انتباهه الى معلومات تتعلق بالدور الذي تؤديه شركة BASF-Aktiengesellschaft في تزويد شرطة جنوب افريقيا بالحاسبات الالكترونية . وفي آذار/مارس ، سافر رئيس اللجنة خصيما الى بون لمناقشة هذه القضايا مع وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية . وفي ١٥ تموز/يوليه ، تلقى الرئيس رسالة من نائب الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية يبلغه فيها أن التحقيقات لم تكتمل بعد بشأن حالات خرق حظر تصدير الاسلحة . وبعد شهرين ، طلبت اللجنة الخاصة من حكومتي الدانمرك وجمهورية ألمانيا الاتحادية أن تحققا فيما يدعى

من تصدير معدات متصلة بنظام بالغ التقدم للأشعة السينية من صنع شركة " Scanray " ، متزود به القوات الجوية لجنوب افريقيا عن طريق شركة "Microfocus" ، و Isotope-Technic Dr. Sauerwein" ، وأن توقف تصدير جميع تلك المعدات . وبالإضافة الى ذلك طلب من حكومة النمسا أيضا أن تحقق في خطط شركة "HB Aircraft Industries" لإنشاء مصنع في سيسكي بجنوب افريقيا لصنع طائرات صغيرة من طراز UB 23 ملائمة للأنشطة التي تفضلع بها الشرطة والأنشطة العسكرية ، وأن توقف هذه الخطط .

١١٤ - وفي ١٥ تموز/يوليه ، بعث رئيس اللجنة برسالة الى الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة يطلب معلومات عما يدعى من وقوع انتهاك لحظر تصدير الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على جنوب افريقيا على نحو ما ورد في تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة الى الكونغرس في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ (انظر الفقرة ٥٩) . وردا على ذلك أبلغ الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة اللجنة الخاصة بنتائج تحقيق حكومته مؤكدا من جديد أن هولندا تتقيد بصرامة بحظر الأسلحة المذكور .

١١٥ - واتفق المشاركون في المؤتمر الطلابي الدولي المعقود في لندن (انظر الفقرة ١٠٨) على العمل ضد التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، دعما لحظر الأسلحة المفروض حاليا على جنوب افريقيا (انظر المرفق الخامس لهذا التقرير) .

التعاون الاقتصادي

١١٦ - في ١٧ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أشارت اللجنة الخاصة الى القرارات المتخذة من قبل الاتحاد الاقتصادي الأوربي واليابان لغرض جزاءات على جنوب افريقيا ، وأعربت عن أسفها إزاء النطاق المحدود جدا لتلك الجزاءات التي لا تَمُتُّ بِمِثْلِة للجزاءات الشاملة الإلزامية التي أوصت بها الجمعية العامة .

١١٧ - وأعربت اللجنة الخاصة ، في مناسبات عديدة أخرى ، عن تقديرها للأنشطة التي استهدفت وضع حد للتعاون الاقتصادي القائم مع جنوب افريقيا ، وعلى سبيل المثال انسحاب بنك باركليز من جنوب افريقيا و وضع تحليل الحالة وقيام اللجنة الاستشارية المعنية بجنوب افريقيا التابعة لوزير خارجية الولايات المتحدة بالتوصية بفرض جزاءات بالإضافة الى قرار القى ليون سوليفان بالتخلي عن مدونة قواعد السلوك الموضوعة من أجل شركات الولايات المتحدة التي تقوم بأعمال تجارية في جنوب افريقيا .

١١٨ - وفي هذا الصدد ، قدمت اللجنة الخاصة المساعدة وشاركت في الحلقة الدراسية التي نظمتها رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري بشأن تقديم

الدعم الى مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي واتخاذ اجراءات لمناهضة الفصل العنصري ، وقد عازمت الرابطة على اتخاذ مبادرات فعلية لحث برلمانات أوروبا الغربية على فرض جزاءات اقتصادية تشمل حظر استيراد الفحم من جنوب افريقيا (انظر المرفق الخامس لهذا التقرير) .

١١٩ - وايدت اللجنة الخاصة أعمال الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا في تنفيذ قرار الجمعية العامة (٣٥/٤١) واو ، (للاطلاع على قائمة بالبلدان أعضاء الفريق ، انظر المرفق الاول لهذا التقرير) .

الرياضة والثقافة

١٣٠ - عملا بمقرر اتخذ في سنة ١٩٨٠ ، درجت اللجنة الخاصة على نشر سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، مرة كل ستة أشهر . ويحتوي احداث السجلات على معلومات عن الاتصالات الرياضية التي أجريت خلال الفترة من ١ تموز/يوليه الى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وشمل ، على غرار السجلات السابقة ، قائمة مستكملة مرتبة حسب البلد بأسماء الرياضيين الذين اشتركوا في مناسبات رياضية في جنوب افريقيا ، بالاضافة الى قائمة موحدة عن الاتصالات الرياضية . ولقد حذفت من القائمة أسماء الذين تعهدوا بعدم الاشتراك في مناسبات رياضية أخرى تقام في جنوب افريقيا .

١٣١ - وبناء على طلب اللجنة الخاصة تم خلال الفترة قيد الاستعراض نشر السجل الرابع بأسماء الفنانين الترفيهيين والممثلين وغيرهم من الذين قدموا عروضاً في جنوب افريقيا التي تتبع سياسة الفصل العنصري ، وذلك كجزء من حملة المقاطعة الثقافية لجنوب افريقيا المطلوبة في عدد من قرارات الجمعية العامة . وقد نشر السجل الاول في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ . ويستكمل هذا السجل بصفة مستمرة وتنشر الملاحق بصفة دورية ، وتحذف منه أسماء الذين يتعهدون بعدم تقديم عروض أخرى في جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بعقد الحلقة الدراسية عن المقاطعة الثقافية لجنوب افريقيا ، التي كان مقرراً عقدها من ٩ الى ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، قررت اللجنة تأجيلها الى اوائل سنة ١٩٨٨ ، انطلاقاً من شعورها بأن التأجيل سيتيح اعداداً أفضل يتم في إطاره رسم أوضح لنطاق الحلقة الدراسية وأهدافها بما يكفل قبولا أوسع وزخماً متجدداً لحملة عزل جنوب افريقيا ثقافياً بسبب سياسات الفصل العنصري التي تتبعها .

الحواشي

(١) يشكل مجلس أمن الدولة ومجمع من اللجان رأس نظام إدارة الامن الوطني . ويقوم مجلس أمن الدولة الذي يرأسه السيد ب . و . بوتا بتقديم المشورة الى السلطات بشأن صياغة السياسة والامتراتيجية على الصعيد الوطني فيما يتعلق بامن البلد . ويقوم بتنفيذ مقراراته على الصعيدين الاقليمي والمحلي مجالس الإدارة المشتركة التي تقيم الحالة الامنية في كل إقليم وتقدم الى السلطات توصيات بشأن الحلول المناسبة التي تتراوح من أعمال تقوم بها قوة الامن وإلى رفع مستوى الاحوال المعيشية . وتضم مجالس الإدارة المشتركة وهيكلها الفرعية ممثلين عن الاعمال التجارية والمجالس المحلية وشرطة جنوب افريقيا وقوات دفاع جنوب افريقيا .

(٣٦) طبقا لما أعلنته السلطات السويسرية ، لم يكن لدى الحكومة السويسرية أي علم بشحنة الاسلحة من سويسرا .

(٤٨) في عام ١٩٨٦ ، بلغت قيمة الصادرات الى الولايات المتحدة ٢ ٤٥٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، والى اليابان (٨٩) مليون دولار ، والى المملكة المتحدة ١ ٣١٩ مليون دولار ، والى جمهورية المانيا الاتحادية ١ ٠٧٩ مليون دولار . أما الواردات فقد بلغ مجموع قيمتها من جمهورية المانيا الاتحادية ١ ٩٥٥ مليون دولار ، ومن اليابان ١ ٣٨٠ مليون دولار ومن المملكة المتحدة ١ ٣٧٠ مليون دولار ، ومن الولايات المتحدة ١ ١٧٣ مليون دولار .

١٢٢ - وفي رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، طلبت اللجنة الخاصة من حكومة بوليفيا أن تحقق في تقرير ورد في وسائل الاعلام في جنوب افريقيا عن قيام تباعدات ثقافية بين بوليفيا وجنوب افريقيا . وفي معرض ردها أكدت حكومة بوليفيا مجددا التزامها الثابت بمناهضة الممارسات العنصرية للفعل العنصري ، ووافت اللجنة الخاصة بنتائج التحقيقات المطلوبة .

هاء - تشجيع أعمال مناهضة الفعل العنصري على الصعيد العالمي

١٢٣ - خلال الفترة المستعرضة نظمت اللجنة الخاصة عددا من الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية لتعبئة العمل من أجل مناهضة نظام الحكم القائم على الفصل العنصري ، كما ساعدت وشاركت في مناسبات مماثلة . ويتم أدناه مناقشة ذلك (انظر أيضا المرفق الخامس لهذا التقرير) .

التشاور مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية :

١٢٤ - قام ممثلون من اللجنة الخاصة ولجنة الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، في اجتماع عقد في نيويورك في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، باستعراض برنامج أنشطتهما في إطار ولاية وموارد كل منهما ، ونظروا في طرق ووسائل تعزيز برنامج العمل المشترك لمناهضة الفعل العنصري في جنوب افريقيا .

١٢٥ - وفي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، أجرت اللجنة الخاصة مشاورات خاصة مع الحركات المناهضة للفعل العنصري والمنظمات غير الحكومية الاخرى من مختلف أنحاء العالم بشأن التطورات في جنوب افريقيا وفي الإقليم ككل .

المؤتمر الطلابي الدولي للتضامن مع كفاح الطلاب في جنوب افريقيا :

١٢٦ - قامت اللجنة الخاصة بتنظيم المؤتمر الطلابي الدولي الذي عقد بمساعدة الحركة البريطانية لمناهضة الفعل العنصري ، واتحاد الطلاب الوطني ، واتحاد جميع الطلاب الافريقيين ، ومؤتمر الشباب الهندي ، واتحاد الطلاب العالمي . وقد عقد في الفترة من ٢١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ في لندن . وفي نهاية المؤتمر ، اعتمد المشاركون بالإجماع إعلانا وبرنامج عمل (انظر المرفق الخامس لهذا التقرير) .

دعم الأنشطة المناهضة للفعل العنصري

١٢٧ - أثناء الفترة قيد الاستعراض ، شاركت اللجنة الخاصة في مؤتمرات أو حلقات دراسية أو قامت برعايتها ، وقدمت المساعدة لعشرين من المنظمات غير الحكومية

الدولية والوطنية وجماعات مناهضة الفصل العنصري دعما لما تقوم به من حملات أو مشاريع ترمي إلى تعبئة الرأي العام تضامنا مع الكفاح في جنوب افريقيا .

١٢٨ - ومن بين هذه الأنشطة ، تم التأكيد بوجه خاص على تمييز الحملة الدولية لفرض جزاءات شاملة وإلزامية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن التأكيد على الأنشطة المتمثلة بمقاطعة جنوب افريقيا في الميدانين الرياضي والثقافي . وفي هذا الشأن ، ساهمت اللجنة الخاصة بفعالية في مداوات الحلقة الدراسية التي نظمتها رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمكافحة الفصل العنصري ، بشأن دعم مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي واتخاذ إجراءات لمناهضة الفصل العنصري . وقد ناقش المشاركون في تلك الندوة ، الذين يقدر عددهم بنحو ١٥٠ مشتركا ، طائفة كبيرة من المسائل المتعلقة بالحالة في جنوب افريقيا ، وعقدوا العزم على أن يقوموا بمبادرة لإقناع البرلمانيين الأوروبيين الغربيين بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، بما في ذلك حظر استيراد الفحم من جنوب افريقيا . وقد كانت الحلقة الدراسية بمثابة فرصة مفيدة لإيقاظ الوعي وتعبئة الرأي لدى البرلمانيين ، وتبادل مشر للآراء فيما بين البرلمانيين ، والمنظمات غير الحكومية ، وممثلي الحكومات وحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي بشأن الحالة ، والتوقعات ، وما يتطلب الأمر اتخاذه من إجراءات .

١٢٩ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ حضر رئيس اللجنة وخطب المؤتمر الدولي للشباب المناهض للفصل العنصري في نيودلهي الذي نظمه مؤتمر الشباب الهندي . وقد شهد المؤتمر وفود من ٨٥ بلدا تمثل ٩٢ منظمة شبابية و ٦ حركات من أقاليم وقارات مختلفة . وأعلن المؤتمر عزم الشباب على قتال الفصل العنصري واعتمد برنامج عمل لتعبئة الرأي العام دعما للنضال وللمساهمة العملية بتقديم المساعدات المادية لحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا .

١٣٠ - وهناك اجتماع يرقى إلى ذات المستوى من الأهمية وهو مؤتمر مناهضة الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية ، الذي نظمته اللجنة الأولمبية غير العنصرية لجنوب افريقيا والمقرر عقده في هراري في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وقد أعربت اللجنة الخاصة بالفعل عن دعمها له معنويا وماديا .

١٣١ - وفي الميدان الثقافي ، شاركت اللجنة الخاصة بنشاط في الندوة الأدبية الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، التي عقدت في برازافيل في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧ . وقد حضر الندوة أكثر من ٢٠٠ مشترك وافتتحها السيد ساسو - نغويسو ، رئيس الكونغو ورئيس منظمة الوحدة الافريقية حينئذ . وفي الإعلان الختامي ،

ناشد المشاركون ، في جملة أمور ، وسائط الإعلام الجماهيري والرأي العام الدولي تكثيف الحملة من أجل استئصال شائفة الفعل العنصري ودعوا جميع الدول إلى قطع علاقاتها مع جنوب افريقيا وفقا لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

١٣٢ - وفضلا عن ذلك ، شاركت اللجنة الخاصة بنشاط في الحلقة الدراسية التي اقامتها منظمة تضامن الشعوب الآسيوية الافريقية بشأن التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، التي عقدت في هلسنكي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو وأسهمت في إنجاح المؤتمرين اللذين نظمهما في أكرا وأوتاوا الاتحاد العالمي لرابطات الامم المتحدة .

مهام رئيسي اللجنة الخاصة

١٣٣ - قام رئيسي اللجنة ، ضمن ما بذله من جهود لتعزيز الكفاح لمناهضة الفصل العنصري ، بزيارة عدد من البلدان والاجتماع بكبار المسؤولين فيها . فقد زار باكستان في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، واجتمع بالرئيس محمد ضياء الحق ووزير الخارجية بالنيابة ، وأدلى بأحاديث إلى الصحافة والتليفزيون في باكستان . وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، قام بزيارة نيبال حيث أجرى مشاورات مستفيضة مع رئيس وزراء نيبال ، السيد ماريش مان سينغ شريسنا ، ووزير الخارجية ، وألقى كلمة في مجلس نيبال للشؤون العالمية .

١٣٤ - وفي أثناء الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس ١٩٨٧ ، قام رئيسي اللجنة بزيارة المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية والبرتغال وأجرى مشاورات مع السلطات في تلك البلدان .

١٣٥ - وقام رئيسي اللجنة أيضا بزيارة الفلبين في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ . وأجرى مشاورات مكثفة مع رئيسة الفلبين ، السيدة كورازون أكينو ، ومع نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ، السيد سلفادور لورييل . وخلال زيارته صدقت حكومة الفلبين على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفعل العنصري ، كما تحدث رئيسي اللجنة أمام جماعات نسائية وأمام الطلبة في جامعة الفلبين ، وأعضاء نادي "الروتاري" ، فضلا عن غيرهم من المسؤولين الدبلوماسيين والحكوميين وغير الحكوميين .

واو - التعاون مع هيئات الامم المتحدة
الأخرى ومع المنظمات الأخرى

١٣٦ - واملت اللجنة الخاصة تعاونها الوثيق مع هيئات الامم المتحدة الأخرى المعنية بالجنوب الافريقي ، وبخاصة مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال

للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ولجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا .

١٢٧ - وواصلت اللجنة الخاصة تعاونها الفعّال مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وفي هذا الصدد ، أصدر رئيس المجلس تقريرا عن المشاورات التي أجريت مع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (E/1987/85) . وواصلت اللجنة الخاصة أيضا التعاون مع منظمة العمل الدولية واشتركت في مداوات اللجنة المعنية بالفصل العنصري في أثناء الدورة ٧٣ لمؤتمر العمل الدولي ، وأجرت مشاورات مع المسؤولين في منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه وآب/أغسطس . وتعاونت اللجنة الخاصة أيضا مع لجنة حقوق الإنسان ، وبوجه خاص مع فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالجنوب الافريقي ، التابع لتلك اللجنة . ودعت منظمة الوحدة الافريقية إلى حضور اجتماعات اللجنة الخاصة بمفّة مراقب ، وأدلى ممثلوها بكلمات في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة التي عقدتها اللجنة الخاصة . وواصلت اللجنة الخاصة التعاون الوثيق مع حركة بلدان عدم الانحياز ومع غيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المناهضة للفصل العنصري ، وأوفدت ممثلين لحضور المؤتمرات والاجتماعات ، والاحداث الأخرى التي نظمتها هذه المنظمات ، والإدلاء بكلمات فيها .

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٢٨ - استجبت ، خلال الأشهر ال ١٢ الأخيرة ، تطورات سريعة في جنوب افريقيا تبين الموقف المتمنت لبريتوريا إزاء معارضي الفصل العنصري داخل البلد وخارجه ، فضلا عن تصميدها أعمال العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة وزعزعة استقرارها . وقد زادت وتعاظمت أعمال القمع بمفّة عامة ، في ظل إعلان حالات الطوارئ بصورة متعاقبة ، والاعتقالات الجماعية للأطفال والاعتماد المتزايد على القوات المأجورة ، مثل فرق الامن الأهلية وفرق الاغتيال إلى حد لم يسبق له مثيل . وقد فشلت الجهود الرامية إلى استمالة قطاعات من السكان السود ، عن طريق مختلف الوسائل . وعلى الرغم مما للقمع من أثر يقوض الأنشطة السياسية لمناهضي الفصل العنصري ، فقد أكدت غالبية الشعب الساحقة من جديد عزمها على مواصلة مناهضة النظام وممارسة حقها في تقرير المصير في جنوب افريقيا ديمقراطية ، لا عنصرية ، موحدة .

١٢٩ - وقد تمكنت حركات التحرر الوطني من تعزيز مقاومة الفصل العنصري داخل البلد ، وتميئة قطاعات واسعة من السكان وكسبت المزيد من الاعتراف بها في الخارج برغم تصويرها من قِبَل بعض وسائط الإعلام على أنها منظمات إرهابية . وتدل مكانتها

على مركزية الدور الذي تقوم به في التوصل إلى أي حل للصراع . وعلى الرغم من نتائج انتخابات أيار/مايو "للبيض فقط" ، والتي يبدو أن بريتوريا تفسرها بأنها ولاية لتعزيز خطتها المتعلقة بالمشاركة في السلطة والقائمة على العرقية والمحافظة على المبادئ الأساسية للفعل العنصري ، فقد أصبحت الانشقاقات واضحة داخل مجتمع البيض ، بما في ذلك الأفريقان . وهناك تطور دينامي جديد في جنوب أفريقيا ، وهو تعزيز حركة نقابات السود التي استطاعت أن تقاوم قمع النظام . ويكشف آخر إضرابات عمال المناجم تحت قيادة الاتحاد الوطني لعمال المناجم درجة تقدم حركة العمال السود وما تشكله من تحدٍ خطير لنظام الفعل العنصري . وما فتئت جماعات المقاومة تعيد تنظيم أنفسها وتتخافر استعدادا للكفاح الطويل .

١٤٠ - وقد قامت بريتوريا بتكثيف الأعمال العدوانية والإرهابية بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة عن طريق الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا والحركة الوطنية الشورية ، ضد البلدان المجاورة ، من أجل تعزيز قبضتها على البلد ، وإبقاء بلدان المواجهة في حالة من الاعتماد الاقتصادي على جنوب أفريقيا . وهي ، بإصرارها على التذرع بأوضاع غير ذات صلة إنما تعمل على تأجيل استقلال ناميبيا ، وتشن حربا على المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بوصفها الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا ، وكذلك على أنغولا . وفي الوقت ذاته ، تحاول بريتوريا تعزيز قوتها العسكرية إلى حد لم يسبق له مثيل بغية قمع مناهضي الفعل العنصري . وللأسف ، فقد وجدت من يتواطأ معها من الخارج ، سواء كان هؤلاء تجار حرب أو حكومات ممن يقدمون لبريتوريا مساعدات حاسمة لتحقيق أهدافها ، متفاضلين عما يجره ذلك من عواقب وخيمة . وفي الواقع ، فقد أُبلغ عن حدوث انتهاكات متكررة لحظر الأسلحة الإلزامي .

١٤١ - وقد تمكنت بريتوريا أيضا من الاستفادة من التخمة في سوق النفط ، وهكذا تحايكت على حظر تصدير النفط إليها بمغفة متكررة ، فضلا عن استفادتها من ارتفاع أسعار الذهب وقدرتها على الوصول إلى اتفاق لإعادة جدولة الديون . ومع ذلك فقد بقي الاقتصاد راكدا ، تهدده قيوده الهيكلية واضمحلال الثقة في قدرة النظام على تجاوز الأزمة السياسية من جانب دوائر المال والأعمال .

١٤٢ - وقد اتخذ المجتمع الدولي عددا من الخطوات الإيجابية في محاولته عزل جنوب أفريقيا والضغط على السلطات لإلغاء الفعل العنصري . إلا أن هذه الإجراءات ينقمها التنسيق إلى حد بعيد ، ومن ثم فإن بريتوريا تعتمد إلى استفلال الشفقات القائمة بدهاء . إن عدم اتخاذ إجراءات منسقة وأثر نهج التجزؤ يسمحان لبريتوريا بالتكيف ، بقدر ما ، مع هذه التدابير بالتحول إلى أسواق جديدة والتعرف على مصادر جديدة تتزود منها ، وإن كلفها ذلك أكثر إلى حد ما .

١٤٣ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض ، تعرض عدد من الشركاء التجاريين التقليديين والرئيسيين لجنوب افريقيا لفظ متزايد من جانب الرأي العام والأجهزة التشريعية لديهم لاتخاذ إجراءات ذات معنى ضدها . وقد اتخذت بعض الحكومات ، استجابة لهذا اللفظ ، عددا من التدابير العامة ضد جنوب افريقيا ، وقام بعضها بذلك بمبادرة ذاتية من جانبه . ومن بين جميع التدابير التي اتخذتها ، خلال هذه الفترة ، البلدان التي لها علاقات مع بريتوريا ، فإن الإجراءات التي اتخذتها السويد وفنلندا والنرويج هي وحدها التي تتضمن عناصر جادة من شأنها أن تؤدي إلى أثر سلبي على معاملات جنوب افريقيا مع العالم الخارجي . أما التدابير التي اتخذها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والولايات المتحدة واليابان في عام ١٩٨٦ ، فلا تزال بحاجة إلى كثير من التوسيع والتنسيق كي تكون فعالة ، وقد أشار استثناء الفحم من قائمة المواد المحظورة استيرادها من جنوب افريقيا ، التي اعتمدها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، قلقا شديدا لدى مناهضي الفصل العنصري .

١٤٤ - وقد ضاعفت المنظمات غير الحكومية جهودها لرمد التعاون مع جنوب افريقيا ، وبوجه خاص رمد انتهاكات حظر توريد النفط والأسلحة لها وانتهاكات المقاطعة في الميدانين الرياضي والثقافي ، كما عززت حملاتها لوقف الاستثمارات ، وجهودها في الإعلام عما يجري في جنوب افريقيا من أحداث . وتعتبر اللجنة الخاصة المساهمة الأخيرة ذات أهمية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار القيود القاسية التي فرضتها بريتوريا على الصحافة ، وتمكنت بها من جعل التطورات الجارية في جنوب افريقيا تحتل مركزا ثانويا في كثير من وسائل الإعلام العالمية .

١٤٥ - ونتيجة للحملة القائمة في جميع أنحاء العالم لغرض جزاءات اقتصادية وغيرها من الجزاءات ، والمسائل المتعلقة بوقف الاستثمارات وسحب الاستثمارات ، أصبحت القروض المصرفية والتعامل التجاري مع جنوب افريقيا هي القضايا السائدة في المجتمعات السياسية والتجارية في جميع أنحاء العالم ، وتم إيلاء التعاون الاقتصادي بين بعض الدول وبعض الشركات عبر الوطنية مع جنوب افريقيا اهتماما خاصا . وقد وجه الاهتمام والنقد إلى الأساليب التي اتبعتها بعض الشركات لسحب الاستثمارات في الوقت الذي تواصل فيه روابطها مع سوق جنوب افريقيا وأرباحها منها عن طريق اتفاقات التراخيص وغيرها .

١٤٦ - وتعتبر اللجنة الخاصة عزل جنوب افريقيا عزلا تاما هدفا عاجلا للمجتمع الدولي . ووفقا لذلك ، ينبغي أن يشكل حظر تصدير الأسلحة وحظر توريد النفط إلى جنوب افريقيا ، وحظر استيراد الفحم والحاصلات الزراعية من جنوب افريقيا ، وحظر

التكنولوجيا والقروض ، وإنهاء الروابط الجوية والبحرية ، وتوسيع مجال المقاطعة في الميدانين الرياضي والثقافي جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري إلى أن يقوم مجلس الأمن بفرض جزاءات شاملة وإلزامية . فإذا ما دعمت هذه التدابير بالعزم على رصد تنفيذها ومعاقبة المخالفين ، فإن هذه التدابير سوف تلزم النظام بقبول المجرى المحتوم للأمر بأسرع وقت ممكن ، وبإجراء مفاوضات مع الزعماء الذين تعترف بهم الغالبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا .

١٤٧ - وفي هذا السياق ، فإن اللجنة الخاصة تشعر بالقلق نتيجة لما ذكرته التقارير عن قيام مؤسسات تجارية في جمهورية ألمانيا الاتحادية ببيع تصميقات أصلية لإحدى الفواصات إلى جنوب افريقيا ، فضلا عن شحن كميات كبيرة من الأسلحة عن طريق بلدان معينة . ويقلق اللجنة بالمثل استمرار العلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، على الرغم مما أعلنته إسرائيل مؤخرا من فرض قيود على تعاقداتها في المستقبل ، فضلا عن زيادة الروابط بين جنوب افريقيا واليابان وبلدان أخرى في الشرق الأقصى .

١٤٨ - وفي الوقت الذي يظهر فيه شعب جنوب افريقيا المكافح مقاومة بطولية لنظام الفصل العنصري ، ترى اللجنة الخاصة أن من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي الضغط بعزم ثابت من أجل فرض جزاءات تطبيق بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي حين تدعم اللجنة الخاصة بقوة التدابير التي اتخذتها الدول ، بصفة انفرادية أو جماعية ، وتحثي على الحكومات التي اتخذت هذه التدابير ، فإنها تؤكد على أن فرض جزاءات منسقة وشاملة وإلزامية أمر عاجل ، ذلك لأن الجزاءات الاختيارية والمشتتة تتيح للنظام فرصة أن يستوعب ، إلى حد ما ، التكاليف المترتبة على ذلك بل وترتيب اتخاذ إجراءات دفاعية .

١٤٩ - وما زال الضغط المستمر من جانب المجتمع الدولي هو الوسيلة لإعادة ملططات بريتوريا إلى صوابها وجعلها تدرك أن العفو العام غير المشروط عن السجناء السياسيين والمحتجزين هو العنصر اللازم لقيادة البلد نحو مفاوضات مجدية مع الممثلين الحقيقيين للشعب . وفي الوقت ذاته ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم جميع السبل المتاحة للتخفيف من معاناة المحتجزين نساء وأطفالا ، وكيفا يفضح للرأي العام العالمي الجرائم التي ما برح النظام يرتكبها ويحاول اخفاءها من خلال القيود الشديدة التي يفرضها على حرية الصحافة .

١٥٠ - وفي ضوء التطورات التي حدثت خلال الفترة المستعرضة والحاجة إلى إيجاد حافز جديد للقيام بعمل دولي منسق لمناهضة الفصل العنصري ، توصي اللجنة الخاصة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) أن تؤكد من جديد إدانتها لسياسة وممارسات الفصل العنصري التي تشكل جريمة ضد الإنسانية ، مع إدانة لجوء نظام جنوب افريقيا الى القمع داخل البلد فضلا عما يمارسه من أعمال الاعتداء وزعزعة الاستقرار في المنطقة ، مما يشكل بدوره تهديدا لمون السلم والأمن الدوليين ؛

(ب) أن تؤكد من جديد مشروعية نضال الشعب المقهور في جنوب افريقيا بجميع الوسائل ، بما في ذلك النضال المسلح ، للقضاء على الفصل العنصري ولممارسة حقه في تقرير المصير في جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية وان تشجب أي تضليل يصور النضال التحريري في الجنوب الافريقي في صورة الإرهاب ؛

(ج) أن تطالب نظام بريتوريا بإنهاء حالة الطوارئ ، وإطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا والسيد زفانيا موثوبنغ وجميع السجناء والمعتقلين السياسيين الآخرين ، وضمان عودة جميع المنفيين السياسيين سالمين . وإلغاء الحظر المفروض على حركات التحرير الوطني ، والمنظمات والأفراد السياسيين ؛

(د) أن تدين إعدام المناضلين في سبيل الحرية المعتقلين في جنوب افريقيا وتطالب بمنع إعدام الذين ينتظرون تنفيذ الحكم فيهم ؛

(هـ) أن تطالب بأن يمثل نظام الحكم القائم على الفصل العنصري لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس عام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي رقم ١ لعام ١٩٧٧ وأن يمنح مركز أسرى الحرب للمناضلين في سبيل الحرية المقبوض عليهم ؛

(و) أن تؤكد أنه بغير المفاوضات مع القادة الحقيقيين للشعب المقهور لا يمكن التوصل الى تسوية سلمية وعادلة ودائمة للنزاع العنصري في جنوب افريقيا ؛

(ز) أن تطلب من مجلس الأمن اعتماد جزاءات شاملة وإلزامية ضد جنوب افريقيا ؛

(ح) أن تدين جميع أشكال التعاون مع نظام الفصل العنصري وأي مساعدة تُمنح لعصابات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا والحركة الوطنية الشورية ؛

(ط) أن تشجع الدول التي اتخذت تدابير ضد النظام المذكور على اتخاذ إجراءات كاملة الفعالية وأن تدعو جميع الدول ، ريثما يعتمد مجلس الأمن الجزاءات

الشاملة والإلزامية ، الى إنهاء ملاتها العسكرية والنووية والتجارية والمالية والتكنولوجية والثقافية والرياضية والاكاديمية والجوية وغيرها من العلاقات مع جنوب افريقيا وإلى رصد التنفيذ الدقيق لما تتخذه من تدابير ؛

(ي) أن تحث المجتمع الدولي على التعاون بشكل كامل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمقاطعة في المجالات الثقافية والرياضية والاستهلاكية وغير ذلك من مجالات المقاطعة التي ثبت أنها وسيلة فعّالة من وسائل الضغط على نظام الفصل العنصري ؛

(ك) أن تحث الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتمييز العنصري والفصل العنصري ، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية ، على القيام بذلك ؛

(ل) أن تدعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والأفراد إلى تقديم كل مساعدة ممكنة للشعب المقهور في جنوب افريقيا ولحركات تحريره الوطني ، وكذلك لدول خط المواجهة التي تتعرض بشكل مستمر لأعمال الاعتداء وزعزعة الاستقرار من جانب جنوب افريقيا ؛

(م) أن تأذن للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بمواصلة تعبئة العمل الدولي المناهض للفصل العنصري وذلك عن طريق الإعلام والاجتماعات والحلقات الدراسية والمؤتمرات وجلسات الاستماع والمشاورات والبعثات وغيرها من الأنشطة ذات الصلة ، مع القيام بمهمة خاصة بما يلي :

١١' الى جانب الأنشطة الأخرى في عام ١٩٨٨ عقد مؤتمر افريقي إقليمي للطلاب المناهضين للفصل العنصري ، وعقد اجتماع دولي للبرلمانيين ، وحلقة دراسية دولية عن المقاطعة الثقافية ، وعقد اجتماع لحركات مناهضة الفصل العنصري في بلدان الاتحاد الأوروبي ، وجلسات استماع بشأن المواضيع المناسبة ؛

١٣' إعداد دراسة تتعلق بالتدابير الوطنية التي اعتمدها الدول وأثر تلك التدابير . وإعداد دراسة أخرى عن الصلات الهامة بين اقتصاد جنوب افريقيا والعالم الخارجي ، فضلا عن دراسة عن وقف الاستثمارات ، تتم بالتعاون مع لجنة الشركات عبر الوطنية ولجنة حقوق الإنسان .

الحواضي

(١) يشكل مجلس أمن الدولة ومجمع من اللجان رأس نظام ادارة الامن الوطني . ويقوم مجلس أمن الدولة الذي يرأسه السيد ب. و. بوتيا بتقديم المشورة الى السلطات بشأن مياعة السياسة والاستراتيجية على الصعيد الوطني فيما يتعلق بأمن البلد . ويقوم بتنفيذ مقرراته على الصعيدين الاقليمي والمحلي مجالس الادارة المشتركة التي تقيّم الحالة الامنية في كل اقليم وتقدم الى السلطات توصيات بشأن الحلول المناسبة التي تتراوح من أعمال تقوم بها قوة الامن وإلى رفع مستوى الاحوال المعيشية . وتضم مجالس الادارة المشتركة وهيكلها الفرعية ممثلين عن الاعمال التجارية والمجالس المحلية وشرطة جنوب افريقيا وقوات دفاع جنوب افريقيا .

(٢) Work in Progress (WIP) 46 (برامفونتين) جنوب افريقيا ، شباط/فبراير ١٩٨٧ ، و Africa Confidential (لندن) ، المجلد الثامن والعشرون العدد ١٤ ، ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(٣) يحاكم الان بتهمة الخيانة موزس ميكيسو ، وهو أحد القادة الرئيسيين في لجنة الكسندره للعمل ، كما يحاكم معه ١٢ عضواً آخرون من أعضاء اللجنة (Africa Confidential ، المجلد الثامن والعشرون العدد ١٤ ، ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧) .

(٤) وول ستريت جورنال والغارديان (لندن) ، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

(٥) "Mission To South Africa" ، (نشرة صحفية تصدرها اللجنة الدولية للحقوقيين ، جنيف ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٧ .

(٦) الفاينانشيال ميل (جوهانسبرغ) ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، و أنباء معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية (جوهانسبرغ) ، المجلد التاسع والأربعون العدد ٣ ، تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(٧) La Repubblica (روما) . ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و "Morning News Programme" (National Public Radio ، واشنطن العاصمة) ، ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

(٨) ويكلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و سويتان (جوهانسبرغ) ، ٦ آذار/مارس ١٩٨٧ .

الحواشي (تابع)

- (٩) "وثائق للتزود بمعلومات صادرة عن كوماتو عن الهجمات التي شنت عليه" (جوهانسبرغ) ، حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، و الإيكونومست (لندن) ، ١ آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (١٠) كيب تايمز (كيب تاون) ، ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ .
- (١١) بيان القته الأنسة غيل إليوت ، ممثلة لجنة مناصرة أهالي المعتقلين ، أمام الاجتماع الرسمي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي عقد احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع نضال المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا (انعقد في مقر الأمم المتحدة ، نيويورك) ، ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (١٢) S . A . Barometer (جوهانسبرغ) المجلد الاول ، العدد ٢ ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ .
- (١٣) "التقرير الخاص السادس عن حالة الطوارئ" (لجنة مناصرة أهالي المعتقلين ، جوهانسبرغ) ، ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٧ .
- (١٤) "وثائق للتزود بمعلومات صادرة عن كوماتو عن الهجمات التي شنت عليه" (جوهانسبرغ) ، حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، و نيويورك تايمز ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (١٥) S . A . Barometer ، المجلد الاول ، العدد ١ ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ .
- (١٦) "Mission To South Africa" ، نشرة صحفية تصدرها اللجنة الدولية للحقوقيين ، جنيف ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ، و الفارديان ، ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (١٧) الفاينانشيال تايمز (لندن) ، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .
- (١٨) كيب تايمز (كيب تاون) ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، ويكلي ميل ، ٤ - ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .
- (١٩) Hansard ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ .
- (٢٠) سويتان ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

الجواشي (تابع)

- (٢١) S. A. Barometer ، المجلد الأول ، العدد ١١ ، ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٧ .
- (٢٢) المرجع نفسه ، العدد ٩ ، ٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ .
- (٢٣) كيب تايمز ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .
- (٢٤) سويتان ، ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، و الفاينانشيال ميل ، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .
- (٢٥) رويتر ، رسالة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ .
- (٢٦) الفارديان ٦ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، و نيويورك تايمز ، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (٢٧) الفارديان ١ أيار/مايو ١٩٨٧ .
- (٢٨) انظر A/42/425-S/19003 ، المرفق ، و الفارديان ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (٢٩) الفارديان ١٦ أيار/مايو ١٩٨٧ .
- (٣٠) انظر A/42/332-S/18908 ، المرفق .
- (٣١) الفارديان ١ أيار/مايو ١٩٨٧ .
- (٣٢) كريستيان ساينس مونيتور ، ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (٣٣) S. A. Barometer ، المجلد الأول ، العدد ٤ ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .
- (٣٤) أطفال على خط الجبهة : أثر الفعل العنصري وزعزعة الاستقرار والحرب على الأطفال في الجنوب الأفريقي ، تقرير أعده رغنالد هيريولد وآخرون لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، آذار/مارس ١٩٨٧ ، الصفحتان ١٠ و ١١ .

الحواشي (تابع)

- (٣٥) الفايدانشيال ميل (جوهانسبرغ) ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، و South African Digest ، بريتوريا ، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، و Military Balance (لندن) ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .
- (٣٦) طبقا لما أعلنته السلطات السويسرية ، لم يكن لدى الحكومة السويسرية أي علم بشحنة الأسلحة من سويسرا .
- (٣٧) استنادا الى المعلومات الواردة من الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا .
- (٣٨) النيويورك تايمز ، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .
- (٣٩) النيويورك تايمز ، ١٩ - ٢٠ آذار/مارس و ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، و الفايدانشيال تايمز ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٧ .
- (٤٠) النيويورك تايمز ، ١٥ آذار/مارس ١٩٨٧ .
- (٤١) تقرير مقدم الى المؤتمر عملا بالمادة ٥٠٨ من القانون الشامل لمناهضة الفعل العنصري لعام ١٩٨٦ : التقيد بحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة ، (واشنطن العامة) ، ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .
- (٤٢) Quarterly Reports ، مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا ، آذار/مارس و حزيران/يونيه ١٩٨٧ .
- (٤٣) S . A . Barometer ، المجلد الاول ، العدد ٢ ، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .
- (٤٤) كيب تايمز ، و سيتيزن ، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (٤٥) الفايدانشيال تايمز ، ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

الحواشي (تابع)

(٤٦) النشرة العمالية لجنوب افريقيا ، SALB (برامفونتين) جنوب افريقيا ، المجلد الثاني عشر ، العدد ١ ، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، والمجلد الثاني عشر ، العدد ٥ ، ٥ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(٤٧) B . A . Barometer (جوهانسبرغ) المجلد الاول ، العدد ٢ ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ .

(٤٨) في عام ١٩٨٦ ، بلغت قيمة الصادرات الى الولايات المتحدة ٢٤٥٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، وإلى اليابان ١٨٩١ مليون دولار ، وإلى المملكة المتحدة ٣١٩ مليون دولار ، وإلى جمهورية المانيا الاتحادية ١٠٧٩ مليون دولار . أما الواردات فقد بلغ مجموع قيمتها من جمهورية المانيا الاتحادية ١٩٥٥ مليون دولار ، ومن اليابان ٣٨٠ مليون دولار ومن المملكة المتحدة ١٢٧٠ مليون دولار ، ومن الولايات المتحدة ١٧٢ مليون دولار .

(٤٩) A/AC.115/L.642 ، و ANC News Briefings ، (لندن) ، العدد ٦ ، المجلد الثاني ، ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، و الفاينانشيال تايمز (لندن) ، ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ، و النيويورك تايمز ، ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ ، والنشرة الصحفية ٨٧/٥ ، نيويورك ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ صادرة عن البعثة الدائمة لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة .

(٥٠) نشرة صحفية صادرة عن البعثة الدائمة للخروج لدى الامم المتحدة ، ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧ ، و النيويورك تايمز ، ١٧ آذار/مارس ١٩٨٧ .

(٥١) African Business ، (لندن) ، ايار/مايو ١٩٨٧ .

(٥٢) أعدت التقرير اللجنة الاستشارية المعنية بافريقيا ، التي انشئت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بموجب الامر التنفيذي رقم ١٢٥٢٢ . وقد اشترك في رئاسة اللجنة فرانك ت . كاري ، الرئيس السابق لشركة I . B . M وويليام ت . كولمان الابن ، وزير النقل السابق (النيويورك تايمز ، ١١ شباط/فبراير ١٩٨٧) .

(٥٣) رسالة إخبارية عن الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا ، العدد ٨ ، امستردام ، تموز/يوليه ١٩٨٧ .

الحواشي (تابع)

- (٥٤) اللجنة الامريكية المعنية بافريقيا ، الاستثمار العام وجنوب افريقيا
(نيويورك) ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٧ .
- (٥٥) المرجع نفسه ، ١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .
- (٥٦) النيوزويك (نيويورك) ، آذار/مارس ١٩٨٧ .
- (٥٧) النيويورك تايمز ، ٩ شباط/فبراير ١٩٨٧ .
- (٥٨) الفاينانشيال تايمز ، ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ .
- (٥٩) وول ستريت جورنال ، ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .
- (٦٠) النيويورك تايمز ، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

المرفق الاول

تشكيل الهيئات الفرعية المنبثقة عن اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري والغريق الحكومي الدولي لرصد
توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا

١ - الهيئات الفرعية للجنة الخاصة

- (أ) اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا :
اندونيسيا ، وبيرو ، والسودان ، وغانا (رئيسا) ، والهند ،
وهنغاريا ؛
- (ب) اللجنة الفرعية المعنية بالالتزامات والمعلومات :
ترينيداد وتوباغو والجزائر (رئيسا) والجمهورية الديمقراطية
الالمانية والصومال ونيبال ؛
- (ج) فرقة العمل المعنية بالنساء والاطفال الذين يعيشون في ظل الفصل
العنصري :
ترينيداد وتوباغو والسودان (رئيسا) والفلبين والهند ؛
- (د) فرقة العمل المعنية بالسجناء السياسيين :
بيرو (رئيسا) والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية العربية
السورية والصومال وغينيا وماليزيا والهند ؛
- (هـ) فرقة العمل المعنية بالجوانب القانونية للفصل العنصري :
بيرو والجمهورية العربية السورية ونيجييريا (رئيسا) وهنغاريا .

- ٢ - الغريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب
افريقيا :
اندونيسيا ، والجزائر ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وكوبا ،
والكويت (نائباً للرئيس) ، والخرويج (رئيسا) ونيجييريا ونيكاراغوا ،
ونيوزيلندا .

المرفق الثاني

ميزانية جنوب افريقيا (١٩٨٧/١٩٨٦ و ١٩٨٨/١٩٨٧)

(بملايين الراندات)

| النسبة المئوية للزيادة | ١٩٨٨/١٩٨٧ | ١٩٨٧/١٩٨٦ | |
|---------------------------|-----------|-----------|------------------|
| (١) ٣٠,٠٠ | ٩ ١٠٠ | ٨ ٤٥٨ | التعليم |
| ٢٣,٠٤ | ٦ ٥١٤ | ٥ ٣٣٠ | التخطيط الانمائي |
| ٦٠,٠٠ | ٣ ١٧٦ | ١ ٣٦٣ | الشؤون الخارجية |
| ٧٣,٠٨ | ١ ٠٣١ | ٥٩٣ | التجارة والصناعة |
| (١) ٤٠,٠٠ | ٦ ٦٨٣ | ٥ ١٣٣ | الدفاع |
| ٤٣,٠٨ | ١ ٥٣٠ | ١ ٠٧١ | الشرطة |

المصدر : South Africa Digest (بريثوريا) ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(١) كما ورد في المصدر أعلاه .

المرفق الثالث

شركاء جنوب افريقيا التجاريون الرئيسيون ، (١٩٨٦ و ١٩٨٥)
(بملايين الدولارات)

| التجارة الاجمالية | | صادرات جنوب افريقيا | | واردات جنوب افريقيا | | البلد |
|-------------------|--------|---------------------|-------|---------------------|-------|-----------------------------|
| ١٩٨٦ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٥ | |
| ٢ ٦٢٢ | ٢ ٤٧٤ | ٢ ٤٥٠ | ٢ ٢٤٢ | ١ ١٧٢ | ١ ٢٢٢ | الولايات المتحدة الامريكية |
| ٢ ٢٥١ | ٢ ٦٦٢ | ١ ٨٩١ | ١ ٦٤٠ | ١ ٢٦٠ | ١ ٠٢٢ | اليابان |
| ٢ ٠٢٤ | ٢ ٦٥٥ | ١ ٠٧٩ | ٩٥٤ | ١ ٩٥٥ | ١ ٧٠١ | المانيا (جمهورية-الاتحادية) |
| | | | | | | المملكة المتحدة لبريطانيا |
| ٢ ٥٨٩ | ٢ ٧١١ | ١ ٢١٩ | ١ ٢٨٤ | ١ ٢٧٠ | ١ ٢٢٧ | المظمى وايرلندا الشمالية |
| ٨٨٢ | ١ ٠٢٧ | ٤٧٢ | ٦٢٢ | ٤٠٩ | ٢٩٥ | فرنسا |
| ٩٢٥ | ٩٥٨ | ٥٦٨ | ٦٢٢ | ٢٦٧ | ٢٢٦ | إيطاليا |
| ٥٨٤ | ٥٤٨ | ٢٦٨ | ٢٥٨ | ٢١٦ | ١٩٠ | بلجيكا ولكسمبرغ |
| ٤٥٥ | ٢٧٢ | ١٩٨ | ١٦١ | ٢٥٧ | ٢١٢ | هولندا |
| ٢٢٩ | ٢٧١ | ٨٦ | ٧٠ | ٢٤٢ | ٢٠١ | سويسرا |
| ٢٦٧ | ٢٦٩ | ٢٥٦ | ١٥٥ | ١١١ | ١١٤ | كندا |
| | ٢٠١ | | ٢١٠ | | ٩١ | اسبانيا |
| ١٤٩ | ١٧٥ | ٢٤ | ٥١ | ١٢٥ | ١٢٤ | السويد |
| ١٥٦ | ١٥٥ | ١٠٢ | ١٠٦ | ٥٤ | ٤٩ | استراليا |
| ١٦ ٢٥٤ | ١٦ ٥٨٠ | ٨ ٨١٤ | ٩ ٥٨٥ | ٧ ٥٤٠ | ٦ ٩٩٥ | المجموع |

المصدر: "إحصاءات الأمم المتحدة بشأن تجارة السلع الأساسية ، المجموعة دال" . والارقام لا تشمل الذهب والأسلحة والنفط ، وتنطوي الاتحاد الجمركي للجنوب الافريقي .

المرفق الرابع

مقتطفات منتقاة من البيانات التي اصدرتها اللجنة الخاصة

اصدرت اللجنة الخاصة عددا من البيانات خلال الفترة المستعرضة . وترد فيما يلي قائمة بهذه البيانات ومقتطفات مختارة من معظمها .

بيان من الرئيس يهنئ فيه السيد زيفانيا موثوبنغ ،
GA/AP/1760 (١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) الرئيس الجديد المنتخب لمؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا

"... احبي شجاعتك واصرارك في مقاومتك لنظام الفصل المنصري البغيض ... وسوف تنتصر قضية الحرية ."

بيان من الرئيس يعرب فيه عن "انزعاجه" إزاء "الطبيعة
GA/AP/1761 (١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) المحدودة" للجزاءات التي يقترح الاتحاد الاوروبي فرضها على جنوب افريقيا

"... ان الجزاءات التي يقترح الاتحاد الاقتصادي الاوروبي فرضها هي جزاءات ذات طبيعة محدودة وتبعد كثيرا عن الجزاءات الالزامية الشاملة التي تدعو اليها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصري والتي اوصت بفرضها الجمعية العامة للأمم المتحدة . فباستبعاد الفحم من قائمة السلع الاساسية التي يحظر استيرادها ، يحيل القرار الذي اتخذته بالأمس الاتحاد الاقتصادي الاوروبي اشر حظر الواردات إلى لا شيء تقريبا ..."

بيان من للرئيس يعرب فيه عن "خيبة امله" ازاء الجزاءات
GA/AP/1762 (٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) المحدودة التي اعلنتها اليابان ضد جنوب افريقيا في ١٩ ايلول/سبتمبر

"... يبدو ان حكومة اليابان قد حذت حذو الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في حظر استيراد الحديد والصلب فقط دون الفحم الذي يشكل عنصرا اساسيا في واردات اليابان من جنوب افريقيا ... فاذا اخذنا في الحسبان ان اليابان تعتبر

المرفق الرابع (تابع)

أكبر شريك تجاري لجنوب افريقيا وان فروع الشركات اليابانية الخارجية ضالعة بشكل كبير في اقتصاد جنوب افريقيا ... فإننا نحث اليابان على ان تتحلل من ارتباطاتها مع جنوب افريقيا ..."

بيان من الرئيس يدعو فيه إلى الاحتفال على نطاق واسع بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الاول/اكتوبر)

GA/AP/1763
(٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)

"... كشف نظام الفصل العنصري قمعه ، خلال الاثني عشر شهرا الماضية التي ازداد خلالها عمق الازمة في جنوب افريقيا . فقد تفشيت عمليات الاعتقال والاحتجاز والحظر والتعذيب والموت في السجن تحت حكم الارهاب المطلق المعان في ظل حالة الطوارئ السائدة في البلد ..."

بيان من الرئيس يعرب فيه عن "صدمته البالغة" ازاء استخدام الرئيس ريغان حق النقض ازاء مشروع قانون في الكونغرس بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا

GA/AP/1764
(٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)

"... في حين تعرب اللجنة عن خيبة أملها إزاء الاجراء الذي اتخذه الرئيس ريغان ، فإن اللجنة ... تستحسن وترحب بالموقف الذي اتخذه شعب هذا البلد وممثلوه التشريعيون ومؤسساته الاخرى ، وهي واثقة من أن المبادئ الاخلاقية التي يستند إليها هذا الموقف سوف تكون لها الغلبة ..."

بيان من الرئيس يعلن فيه قرار اللجنة الخاصة ولجنة الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي توسيع نطاق أنشطتهما المشتركة ضد الفصل العنصري

GA/AP/1769
(١٢ تشرين الثاني/
نوفمبر ١٩٨٦)

المرفق الرابع (تابع)

بيان من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تعرب
GA/AP/1772
(٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦) فيه عن ارتياحها لاتخاذ مصرف باركليز قرارا بوقف
استثماراته في جنوب افريقيا

"في أعقاب تأكيد رئيس مصرف باركليز
في آذار/مارس ١٩٨٦ ، أن المصرف لن يكون طرفا في
أية عملية رسمية لإعادة جدولة الدين إلى أن ...
تحدث تغييرات تؤكد وضع نهاية للسياسة المفلسة
للتمييز العنصري المؤسسي ، فإن اتخاذ مصرف باركليز
أمر قرارا بالانسحاب من جنوب افريقيا يمثل تقدما
هاما في الحملة الدولية لوقف الاستثمارات ..."

بيان من الرئيس بالنيابة يدين فيه اغتيال الدكتور
GA/AP/1774
(٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) فابيكان روبيرو وزوجته باربارا روبيرو ، المناهضين
للفصل العنصري

بيان من الرئيس بالنيابة يحث فيه على اتخاذ اجراء
GA/AP/1775
(١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) لوقف مبيعات الاسلحة الوشيكة إلى جنوب افريقيا

"... لقد وجهت اللجنة الخاصة نظر البعثات
الدائمة للدول الاعضاء المعنية إلى هذه التقارير ،
وحث حكوماتها على اتخاذ اجراء حاسم وفوري لوقف
هذه المعاملات أو أية معاملات أخرى تمثل انتهاكا
بموجب القانون الدولي والوطني ، للحظر الالزامي
الذي فرضه مجلس الأمن على إمداد جنوب افريقيا
بالمعدات العسكرية والاسلحة ..."

بيان من الرئيس بالنيابة يدين فيه اعتقال الاطفال في
GA/AP/1776
(١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) جنوب افريقيا

المرفق الرابع (تابع)

"إن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تشعر بصدمة للمفاجأة المنهلة التي اعترف بها نظام الفصل العنصري ذاته ، وهي أن ٢٥٦ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٦ سنة محتجزون في جنوب افريقيا . وواقع الأمر هو أن عدد الاطفال الذين تعرضوا للاحتجاز في ظل حالة الطوارئ الحالية أعلى بكثير ، إذ أنه يقدر بالآلاف ..."

بيان من الرئيس بالنيابة يدين فيه فرض رقابة على الصحف في جنوب افريقيا

GA/AP/1777

(١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦)

"أعلن اليوم نظام الفصل العنصري مزيدا من تدابير فرض الرقابة على الصحف بهدف حجب جميع أنواع الاضطراب السياسي وحجب ردود الفعل الوحشية للنظام ازاءها ... وتدين اللجنة الخاصة بشده هذه القيود القمعية على الصحافة التي تظهر أن نظام الحكم القائم على الفصل العنصري قد اختار المجابهة مع الشعب بدلا من إجراء حوار معه ... وتهيب اللجنة الخاصة بالمجتمع الدولي ، ولا سيما الصحافة العالمية ، اتخاذ اجراءات ملائمة ضد نظام الفصل العنصري في أعقاب هذا القمع الفاضح المتجدد من جانب النظام العنصري ضد شعب جنوب افريقيا المقهور"

بيان من الرئيس بالنيابة يدين فيه محاولة قصف المقر التنزاني لمؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا

GA/AP/1780

(١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦)

"فجعت اليوم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عندما نما إلى علمها أنه قد جرت محاولة آثمة استهدفت مقر مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا في جمهورية تنزانيا المتحدة بواسطة طرد ناسف . وقد كان الطرد الناسف الذي ارسل بالبريد من مانزيني في سوازيلند ، موجها إلى الامين الاداري للمنظمة ... ولم يحل دون وقوع مأساة سوى يقظة

المرفق الرابع (تابع)

الأمين الاداري والتصرف الفوري اليقظ الذي قامت به قوات الامن الترنزانية . وتدين اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري بشدة هذا العمل الارهابي الاجرامي ، كما أنها لا تشك ، في ضوء المحاولات المماثلة السابقة ، في أن المحرض عليه هم العنصريون في جنوب افريقيا ..."

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن قلقه بشأن مصير السجنين السياسيين في جنوب افريقيا جيف ماسيمولا والقس دين ت . س . فاريزاني ، المغربيين حاليا عن الطعام

GA/AP/1783

(٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)

بيان من الرئيس بالنيابة يدين فيه تصرفات الشرطة ضد ويني مانديلا وابنتها

GA/AP/1784

(٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)

بيان من للرئيس بالنيابة يعلن فيه قرار اللجنة الخاصة عدم وضع اسم الممفي والمؤلف الموسيقي الامريكي بول سايمون في سجلها الذي يضم أسماء ممن يقدمون عروضاً في جنوب افريقيا

GA/AP/1785

(٥ شباط/فبراير ١٩٨٧)

"... تود اللجنة الخاصة أن توضح أن موضوع زيارة بول سايمون إلى جنوب افريقيا والظروف المحيطة بها قد نظر فيه بعناية . ولقد كانت اللجنة الخاصة على اتصال مباشر بممثل السيد سايمون وبالسيد سايمون نفسه ... ولقد كتب السيد سايمون الآن إلى اللجنة الخاصة متمهدا بعدم تقديم عروض في جنوب افريقيا ما دام يسودها نظام الفصل العنصري وبالالتزام بهذا الموقف في سياق المقاطعة الشفافية التي تفرضها الأمم المتحدة . وقد قررت اللجنة الخاصة ، عند تلقي هذا التأكيد ، عدم وضع اسمه في سجلها لنجوم الترفيه والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضاً في جنوب افريقيا العنصرية" .

المرفق الرابع (تابع)

بيان من الرئيس يدين فيه احتجاز وتعذيب الاطفال على
أيدي سلطات جنوب افريقيا

GA/AP/1786

(١٣ شباط/فبراير ١٩٨٧)

"علمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ان
سلطات جنوب افريقيا قد اعترفت في البرلمان في ١٢
شباط/فبراير باحتجازها اطفالا تبلغ أعمارهم ١١ سنة أو
أقل . ويظهر الاعتراف بهذه الحقيقة ، الى جانب الكشف
عن احتجاز ما يزيد على ١٣ ٠٠٠ شخص ، قسوة النظام
وتحديه التام للرأي العام الدولي ..."

بيان من الرئيس عن عقد دورة للجنة الخاصة بشأن
الاستراتيجية يدعو فيه الى مواصلة الضغط لفرض جزاءات
على جنوب افريقيا ونصرة النضال التحرري

GA/AP/1787

(٩ آذار/مارس ١٩٨٧)

"عقدت اللجنة الخاصة في ٢٦ و ٢٧ شباط/ فبراير
دورة استثنائية لإجراء مشاورات مع الحركات المناهضة
للفصل العنصري وغيرها من المنظمات غير الحكومية من
مختلف أنحاء العالم . وقد اشترك في هذه الدورة ممثلو
حركات التحرير الوطني لجنوب افريقيا وناميبيا - وهي
المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر
الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، والمنظمة الشعبية
لافريقيا الجنوبية الغربية . واستمرت الدورة التطورات
التي طرأت على نضال شعب جنوب افريقيا ضد الفصل
العنصري والحالة في الجنوب الافريقي ... ونظرت الدورة
في المواضيع التالية : فرض جزاءات على نظام الحكم
القائم على الفصل العنصري ؛ واتخاذ اجراءات في ميدان
الاعلام والدعاية ؛ وتأييد حركات التحرير والمنظمات
المختلفة التي تكافح الفصل العنصري داخل جنوب
افريقيا ؛ والتدابير الرامية الى دعم وتأييد دول خط
المواجهة ... وأعرب رئيس اللجنة الخاصة عن أمله في أن
يوفر البيان الذي اعتمده الدورة توجيهها مفيدا
للمنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للفصل
العنصري في أنشطتها الرامية الى عزل النظام العنصري
عزلا تاما ..."

٤١٢٩

المرفق الرابع (تابع)

بيان من الرئيس بالنيابة يدعو فيه الى الاحتفال على نطاق واسع باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس)

GA/AP/1788
RD/456
(٩ آذار/مارس ١٩٨٧)

"... يُمثل الحادث الفاجع الذي وقع في شاربفيل نقطة تحول في الكفاح من أجل تحرير جنوب افريقيا ، وقد أوضح أن نظام الحكم العنصري عاقد العزم على الاعتماد على القوة الوحشية لقمع الكفاح المشروع الذي تخوفه الاغلبية العظمى لسكان جنوب افريقيا من أجل حقوقها الاساسية وكرامتها الانسانية . كما يبين هذا الحادث ان شعب جنوب افريقيا المظهد ملتزم التزاما صارما بتحرير بلده ، وأنه لن يرتاح قبل تحقيق الهدف المتمثل في اقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا ، مهما كلفه ذلك . وقد شهدت الاثنا عشر شهرا الاخيرة بصورة خاصة ، إراقة للدماء لم يسبق لها مثيل في جنوب افريقيا ..."

بيان من الرئيس يندد فيه بنظام حكم بريتوريا بسبب آخر مرسوم أصدره لحظر الاحتجاج تأييدا للسجناء السياسيين في جنوب افريقيا

GA/AP/1793
(١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧)

"وبقيام نظام الحكم القائم على الفصل العنصري في يوم الجمعة الموافق ١٠ نيسان/ابريل ، بإصدار مرسوم يحظر حتى أشكال الاحتجاج المعتدل تأييدا للسجناء السياسيين ، بما في ذلك توقيع العرائض وعرض الملمقات والشارات وارتداء القمصان التي تحمل اعلانات معينة وغيره ، فإن جنوب افريقيا تزداد انجرافا نحو فرض حالة طوارئ دائمة واقامة نظام ديكتاتوري طاغ يؤثر على جميع السكان فيها ... وتطلب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى جميع البلدان الديمقراطية الغربية التي تدعي جنوب افريقيا الانتماء اليها ، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ... أن تدين إدانة صريحة ، ليس بالكلمات فقط وانما بالأفعال ، هذه الضربة القاضية التي سددت مؤخرا الى بقايا الحرية الاساسية والمبادئ الديمقراطية".

المرفق الرابع (تابع)

بيان من الرئيس بالخيابة يدين فيه عدوان جنوب افريقيا على
GA/AP/1794
(٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧) زامبيا في ٢٤ نيسان/ابريل

"... وفي حلقة جديدة من سلسلة اعمال المبدوان
وزعزعة الاستقرار في الجنوب الافريقي ، شن جنود نظام الحكم
القائم على الفصل العنصري هجوما بطائرات الهليكوبتر
والموتوسيكلات على بلدة ليفنغستون الواقعة في الجنوب
الغربي ، وامر ذلك عن قتل اربعة من اهالي زامبيا واصابة
مواطن آخر من زامبيا وتدمير مبنيين ..."

بيان من الرئيس عن نتائج الانتخابات التي جرت في جنوب
GA/AP/1795
(١١ ايار/مايو ١٩٨٧) افريقيا في ٦ ايار/مايو ١٩٨٧

"اشارت نتائج الانتخابات التي جرت في ٦ ايار/مايو
١٩٨٧ فيما بين السكان البيض فقط في جنوب افريقيا ، استياء
اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ولكنها لم
تدهشها ... فقد طلب الرئيس بوتا اجراء الانتخابات التي تمت
قبل سنتين من الموعد المقرر لها ، للحصول على تفويض
لمبادرته الجوفاء المتعلقة باجراء اصلاحات في نظام الفصل
العنصري ولتدابيره الوحشية التي يستخدمها لقمع ثورة السود
المستمرة . كما كان الهدف من نتائج الانتخابات هو توفير
دليل على وقوف النظام بتشدد ضد الضغوط الدولية للقضاء على
الفصل العنصري ... [ولكن] اظهرت النتائج انه لا مناص لشعب
جنوب افريقيا المظهد من مواصلة كفاحه ... كما اكدت انه
لا أمل في حدوث تغيير ملمّي في جنوب افريقيا مادام الحزب
الوطني هو الحزب الحاكم ، وانه لابد من فرض جزاءات الزامية
فعّالة على نظام الحكم القائم على الفصل العنصري" .

بيان من الرئيس يرحب فيه بقرار القس ليون سوليفان بشأن
GA/AP/1796
(٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧) التخلي عن مدونة قواعد السلوك للشركات الامريكية العاملة
في جنوب افريقيا

المرفق الرابع (تابع)

"ترحب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بقرار
القس ليون سوليفان بشأن التخلي عن مدونة قواعد السلوك
للشركات الأمريكية العاملة في جنوب افريقيا ، ومطالبة هذه
الشركات بإنهاء جميع العلاقات التجارية مع جنوب افريقيا .
كما تؤيد اللجنة الطلب الذي وجهه القس الى حكومة الولايات
المتحدة لفرض حظر كامل على التجارة مع جنوب افريقيا ولقطع
العلاقات الدبلوماسية مع نظام الحكم القائم على الفصل
العنصري ... ويؤسف اللجنة الخاصة بشدة أن حكومة الولايات
المتحدة اختارت أن تنتقد التوصيات التي قدمها القس
سوليفان مؤخرا ، لأنها ، بهذا ، ترفض حتى أكثر الاصوات
المعتدلة التزاما بضبط النفس . أما بالنسبة للشركات عبر
الوطنية العاملة في جنوب افريقيا ، فلم يعد لها أية حجة
أو مبرر ... "

بيان من الرئيس بالنيابة يدعو الى "الاحتفال على أوسع
نطاق" باليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح
(١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧) GA/AP/1798
(١٦ حزيران/يونيه)

"... يصادف الاحتفال بيوم سويتو ذكرى مرور أحد عشر
عاما على أسوأ مجزرة شهدتها تاريخ جنوب افريقيا ... وتفاقم
الوضع اليوم في جنوب افريقيا تفاقم حرجا في ظل حالة
الطوارئ المستمرة . وتفيد التقارير بأن نظام حكم بريتوريا
أعلن في ١٠ حزيران/يونيه تمديد حالة الطوارئ الوطنية
الجارية التي كان من المقرر أن تنتهي في ١٢ حزيران/
يونيه . وهذا يبين إصرار نظام الحكم العنصري على عباده
وتحديه لاي نداء عام عالمي من أجل التوجه نحو انهاء نظام
الفصل العنصري ... "

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن قلقه ازاء اعتقال
محمد فالي موسى ومرفي موروب عضوي الجبهة الديمقراطية
المتحدة (٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٧) GA/AP/1803

المرفق الرابع (تابع)

بيان من الرئيس بالنيابة يدعو فيه الى الاحتفال على اوسع نطاق باليوم الدولي للتضامن مع كفاح نساء جنوب افريقيا وناميبيا (٩ آب/اغسطس)

GA/AP/1805
(٣ آب/اغسطس ١٩٨٧)

"... يصادف اليوم الدولي حلول ذكرى مرور واحد وثلاثين عاما على المظاهرة التاريخية التي قامت بها نساء جنوب افريقيا عام ١٩٥٦ احتجاجا على فرض "قوانين تماريح المرور" التي وضعها النظام العنصري ، على النساء أيضا . والهدف من الاحتفال بهذا اليوم على نطاق عالمي هو التعريف بالطبيعة غير العادلة والوحشية لنظام الفصل العنصري ، خاصة من حيث تأثيره على النساء في جنوب افريقيا وناميبيا ، والتشجيع على زيادة الدعم المادي والمعنوي المقدم لكفاحهن ..."

بيان من الرئيس احتفالا بذكرى مرور خمسة وعشرين عاما على سجن نيلسون مانديلا

GA/AP/1807
(٤ آب/اغسطس ١٩٨٧)

"في ٥ آب/اغسطس ، سيكون نيلسون مانديلا ، القائد العظيم لكفاح شعب جنوب افريقيا في سبيل اقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي ، قد قضى ٢٥ عاما في السجن . وقد ادانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عقوبة السجن المؤبد التي فرضت عليه عام ١٩٦٤ ، بينما كان مسجوناً بالفعل لمعاقبته على معارضة سياسة الفصل العنصري غير الانسانية وقيادته الشعب في المقاومة ... واعدت انه لن يكون هناك حل ملمس في جنوب افريقيا دون اطلاق سراح قادة الشعب الموجودين في السجن والمنفى ومشاركتهم النشطة ... وفي هذه المناسبة اود أن أعرب عن تقديري لنيلسون مانديلا لشجاعته وتضحيته ، وأن اؤكد له أن اللجنة الخاصة ستواصل العمل الدؤوب من أجل اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وانتصار قضيتهم النبيلة"

المرفق الرابع (تابع)

رسالة من الرئيس الى اجتماع لمنتدى افريقيا المعقود في نيودلهي في ٤ آب/اغسطس

GA/AP/1808
(٤ آب/اغسطس ١٩٨٧)

"... يطيب لي أن أعرب عن ارتياحي لشمول خطة عمل صندوق افريقيا للجوانب الثلاثة الدولية الرئيسية للمساعدة التي يمكن أن تقدم اليها التبرعات جميع الحكومات والمنظمات والأفراد : (أ) المساعدة المقدمة الى دول خط المواجهة ... (ب) والمساعدة المقدمة الى حركات التحرير الوطني ... (ج) وتعبئة الرأي العام في جميع أنحاء العالم لدعم الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة . وأود أن أؤكد للجنة صندوق افريقيا بأننا سنقدم لها كل التعاون المناسب لتشجيع الصندوق وتعبئة الرأي العام الدولي ..."

بيان من الرئيس بالنيابة يدعو فيه الى تقديم الدعم الدولي لاضراب عمال المناجم في جنوب افريقيا

GA/AP/1811
(١٤ آب/اغسطس ١٩٨٧)

"يساور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قلق شديد إزاء أعمال العنف المرتكبة ضد أعضاء الاتحاد الوطني لعمال المناجم الذي يشكل أكبر فرع لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ... ورغم القمع ، لا يزال الاضراب الذي يشترك فيه أكثر من ٣٤٠ ٠٠٠ عامل ، قويا وهو الاضراب الذي تلقى أكبر قدر من التأييد في تاريخ جنوب افريقيا . وتطلب اللجنة الخاصة الى حركة نقابات العمال على النطاق العالمي ، وكذلك الى المنظمات غير الحكومية وغيرها ، أن تظهر تضامنها مع الاضراب وأن تقدم اليه الدعم المادي الفعال وجميع أشكال الدعم الأخرى" .

المرفق الرابع (تابع)

بيان من الرئيس يلتزم فيه الدعم الدولي لمنع اعدام ٢٢
سجيناً سياسياً في جنوب افريقيا

GA/AP/1812
(٢٨ آب/١ أغسطس ١٩٨٧)

"... تطلب اللجنة الخاصة الى الحركة الدولية
المناهضة للعمل المنصري أن تؤيد وتساعد الحملة العالمية
التي هُتت لانقاذ حياة ٢٢ سجيناً سياسياً في جنوب افريقيا
يحتظرون تنفيذ الحكم عليهم بالاعدام في بريتوريا ...".

المرفق الخامس

المؤتمرات والحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة الخاصة أو قدمت إليها المساعدة

الف - مؤتمر الطلاب الدولي للتضامن مع كفاح طلاب الجنوب
الجنوب الافريقي (٣١ تموز/يوليه - ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧)

١ - نظمت اللجنة الخاصة مؤتمر الطلاب الدولي للتضامن مع كفاح طلاب الجنوب الافريقي ، الذي عقد في كلية غولدسميث ، جامعة لندن . ومن بين المجموعات التي تعاونت مع اللجنة الخاصة في تنظيم التمهيلات للمؤتمر الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري والاتحاد الوطني للطلاب في المملكة المتحدة .

٢ - وقد جمع المؤتمر ، الذي ترأه وزير الشباب والرياضة والتنمية الاجتماعية لنيجيريا ، السيد بايولوال ، ١٤٠ من ممثلي وزعماء منظمات الطلاب والشباب الوطنية والاقليمية والدولية ، وهيئات مختلفة تابعة للأمم المتحدة ، وحركات التحرير الوطني ، ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ملتزمة بالنضال ضد الفصل العنصري . وقاد وفد اللجنة الخاصة رئيسها السيد جوزيف ن . غاربا الذي افتتح المؤتمر وادلى بالبيان الختامي .

٣ - وفي الاجتماع الختامي ، المعقود في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧ اعتمد المؤتمر اعلانا وبرنامج عمل بدون تصويت .

٤ - وفي الاعلان تعهد المشتركون في المؤتمر من الطلاب والشباب بتعمية التضامن مع طلاب وشباب جنوب افريقيا وناميبيا ، ومؤتمر شباب جنوب افريقيا الذي اُمن حديثا ، ومنظمة الطلاب الوطنية لناميبيا ، والمؤتمر الوطني لطلاب جنوب افريقيا الذي اُعيد تكوينه والاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا ، وحيوا طلاب وشباب دول خط المواجهة واتحاد طلاب زيمبابوي الذي اُمن حديثا ، وعقدوا العزم على العمل على جعل مساهمة المرأة التي تشارك في كفاح التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا عنصرا رئيسيا في الاعمال المناهضة للفصل العنصري ، ونهوا بالكفاح الباسل لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والاتحاد الوطني لعمال ناميبيا ، وقرروا شن حملة كي يقوم مجلس الامن فوراً بفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا ويعزلها عزلا تاما ، كي ينفذ على

المرفق الخامس (تابع)

الفور قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) من أجل استقلال ناميبيا ويفرض حظر على جميع المعاملات التجارية معها والاستثمارات في ناميبيا ، ووافقوا على شن حملة من أجل إطلاق سراح نلسون مانديلا وجميع السجناء والمحتجزين السياسيين الآخرين ووقف تنفيذ اعدام ٣٢ من المناضلين ، ينتظرون تنفيذ الحكم عليهم بالاعدام في جنوب افريقيا والمحاکمات غير القانونية في ناميبيا ، ووافقوا على العمل من أجل التنفيذ التام لبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر .

٥ - وفي برنامج العمل ، ناشد الطلاب المشتركون الطلاب في جميع أنحاء العالم الانضمام اليهم ، في العمل في مجالي التحقيق والدعاية فيما يتعلق بالفصل العنصري والكفاح التحريري ، وتقديم المساعدة المادية الى حركات التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا ، وشن الحملات ضد السياسات القمعية التي يمارسها نظام الحكم القائم على الفصل العنصري ، لاسيما وانها تمس الشباب ، وتقديم الدعم لدول خط المواجهة ، والتقييد بمقاطعة جنوب افريقيا وناميبيا أكاديميا ، واتمام سحب الاستثمارات في جنوب افريقيا وناميبيا بغية تمهيتها تماما ، ووقف التوظيف للعمل في جنوب افريقيا وناميبيا أو الخدمة في جيش الفصل العنصري ، وفرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا وكذلك جزاءات مؤقتة ، وتقديم المساعدة الى النساء في الجنوب الافريقي ، وتشديد الحظر على الاسلحة والنفط الذي فرضته الامم المتحدة ضد جنوب افريقيا ، وغير ذلك من الخطوات التي تساعد على بلوغ أهداف برنامج العمل .

باء - الحلقة الدراسية التي نظمتها رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري بشأن تقديم الدعم الى مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي واتخاذ إجراءات لمناهضة الفصل العنصري (١٣ - ١٥ أيار/مايو ١٩٨٧)

٦ - نظمت رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري بمساعدة اللجنة الخاصة حلقة دراسية بشأن تقديم الدعم الى مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي واتخاذ اجراءات لمناهضة الفصل العنصري ، عقدت في مقر البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ ، بفرنسا .

٧ - وحضر الحلقة الدراسية حوالي ١٥٠ مشتركا ، كان حوالي ثلثهم من البرلمانيين والباقي من ممثلي البلدان الافريقية والمنظمات الاوروبية غير الحكومية والحركات

المرفق الخامس (تابع)

المناهضة للفعل العنصري . واغتتحت الحلقة الدراسية السيد جان نيكو شولتن ، رئيس الرابطة ، وتكلم فيها رئيس اللجنة الخاصة ، السيد جوزيف ن . غاربا ، والسيد باسكول موكمبي ، وزير خارجية موزامبيق ، والسيد س . و . بلاك بيرد ، وزير النقل في بوتسوانا ، والسيد ديموس موتاما ، رئيس برلمان زمبابوي ، والسيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وممثل للسيد لورانزوا ناتالي ، مفوض الاتحاد الاوروبي لشؤون التعاون الإنمائي ، وغيرهم .

٨ - ومن المواضيع التي تناولتها الحلقة الدراسية الحالة في جنوب افريقيا وبخاصة في فوء انتخابات ٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، والحالة في ناميبيا مع التأكيد على الاعمال الوحشية التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد السكان الناميبيين ، وعدم احراز تقدم نحو نيل الاقليم لاستقلاله ، ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، وبخاصة الجهود التي تبذلها جنوب افريقيا لزعزعة الاستقرار ، والاحتياجات من المساعدة لبلدان المنطقة ، والجزاءات الغربية المفروضة ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك المشاكل التي ينطوي عليها نطاق هذه الجزاءات وتنفيذها .

٩ - وأعلن رئيس رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفعل العنصري في ملاحظاته الختامية أن الفريق العامل للرابطة ، قرر القيام بعدة مبادرات ، مثل ارسال وفد برلماني الى الحكومات الغربية الخمس الاعضاء في "فريق الاتصال" المعني بناميبيا ، لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا ، ومحاولة اقناع البرلمانيين في أوروبا الغربية بالبدء في تطبيق جزاءات من قبيل الجزاءات التي تطبقها الولايات المتحدة وبلدان الشمال الاوروبي ، بما في ذلك حظر استيراد الفحم من جنوب افريقيا ، وإجراء مناقشات مع السيد لورنزو مفوض الاتحاد الاوروبي ، ووزير التعاون الدانمركي بغية الإسراع بدفع المعونة واقناع الحكومات الاوروبية بتعزيز القدرات الدفاعية لدول خط المواجهة .

جيم - الندوة الادبية الدولية لمناهضة الفعل

العنصري (٣٥ - ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧)

١٠ - نظمت الندوة الادبية الدولية لمناهضة الفعل العنصري حول موضوع "الكتّاب الافارقة يتهمون الفعل العنصري" ، بمبادرة من الكتاب الافارقة ، وعقدت في برازافيل ، تحت رعاية رئيس جمهورية الكونغو ورئيس منظمة الوحدة الافريقية آنذاك ، السيد دنيس سامو - نغيمو .

المرفق الخامس (تابع)

١١ - حضر الندوة ما يزيد عن ٢٠٠ مشارك كانت اغلبيتهم من الافارقة ، ومنهم كتّاب وصحفيون وممثلو منظمات حكومية وغير حكومية وحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي . وافتتح الندوة الرئيس ساسو - نغيسو ، وتكلم فيها السيد سام نوجوما رئيس موابو ، والسيد موتيروويوس موسوريس ، رئيس مركز مناهضة الفصل العنصري ، بالنيابة عن الامين العام للأمم المتحدة ، وممثلا السودان وغانا باسم اللجنة الخاصة ، وغيرهم .

١٢ - وفي نهاية الندوة اعتمد المشاركون بالاجماع إعلانا ، يتضمن ، في جملة أمور ، مناقشة وسائل الاعلام والرأي العام الدولي تكثيف الحملة الرامية إلى استئصال الفصل العنصري ، وتأييد الجهود الرامية إلى تعزيز صندوق افريقيا التابع لحركة بلدان عدم الانحياز ، واقتراح إنشاء عصابة دولية لمناهضة الفصل العنصري ، ومطالبة جميع الدول ان تقطع علاقاتها مع جنوب افريقيا وفقا لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وكذلك اوصت الندوة بالقيام بمبادرات اخرى ، بما في ذلك إنشاء رابطة لكتّاب البلدان الافريقية تساعد على ترويج الادب الافريقي الملتزم بالحريّة والمساواة ، وإلغاء المفة المؤسسة على الندوة الادبية الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، وإنشاء جوائز ادبية افريقية تمنحها منظمة الوحدة الافريقية أو أي منظمة عامة اخرى للكتّاب الافارقة .

المرفق السادس

احتفال اللجنة الخاصة بالأيام الدولية للتضامن

ألف - يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا. (١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦)

١ - احتفلت اللجنة الخاصة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ بيومها السنوي للتعريف بمحنة السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (جميع المسجونين أو المعتقلين أو المقيدة حرياتهم بطريقة أخرى لمناهضتهم للفصل العنصري) وللمساعدة على حمل جنوب افريقيا على الامتثال للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الشأن . وأدلى ببيانات في هذا الاجتماع الأمين العام ، ورئيس الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، ورئيس مجلس الأمن ، ورئيس اللجنة الخاصة . وتكلم من بين المدعويين السيدة أوربانيا فوئوبينغ ، زوجة رئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا وهو مودع في السجن .

باء - اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٨٧)

٢ - عقدت اللجنة الخاصة في يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٧ اجتماعات رسمية لاهياء الذكرى السنوية لمجزرة شارب فيل في جنوب افريقيا التي قتل فيها عدد لا حصر له من العزل أثناء قيامهم بمظاهرة سلمية للاحتجاج على "قوانين تصاريح المرور" في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ . وتكلم في الاجتماع الأمين العام ، ورئيس الجمعية العامة ، ورئيس مجلس الأمن ، ورئيس اللجنة الخاصة ، وممثلو حركات التحرير والمنظمات غير الحكومية ، وغيرهم .

جيم - اليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح (١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧)

٣ - عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ لاهياء ذكرى مجزرة سويتو ، في جنوب افريقيا ، يوم تعرض فيها في عام ١٩٧٦ مئات من التلاميذ العزل للعنف والقتل من جانب رجال الشرطة ، أثناء مظاهرة قاموا بها ضد فرض نظام التعليم الافريكاني والباننتو . وأدلى ببيانات بهذه المناسبة الأمين العام ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة وممثلو حركات التحرير وغيرهم .

المرفق السادس (تابع)

دال - اليوم الدولي للتضامن مع كفاح
المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا
(٩ آب/اغسطس ١٩٨٧)

٤ - عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا في ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٧ للاحتفال بذكرى المظاهرة التي نظمتها نساء جنوب افريقيا في ٩ آب/اغسطس ١٩٥٦ في برييتوريا للاحتجاج على مد نطاق "قوانين تصاريح المرور" لتشمل النساء . وأدلى ببيانات في هذا الاجتماع رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة ، والأمين العام المساعد لمركز مناهضة الفصل العنصري ، ومدعوون خاصون منهم السيدة مارغاريتا باندريو ، رئيسة الاتحاد النسائي في اليونان ، والآنسة غاييل إليوت المراقبة عن لجنة جنوب افريقيا لمناصرة اهالي المحتجزين .

المرفق السابع

قائمة بوثائق اللجنة الخاصة

- الرسائل الواردة بمناسبة يوم التضامن مع
السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين
الاول/اكتوبر ١٩٨٦) A/AC.115/L.640
- التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا (تموز/يوليه
إلى كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦) A/AC.115/L.641
- استعراض التطورات التي حدثت في سنة ١٩٨٦ فيما
يتعلق بالاجراءات الاقتصادية الدولية المتخذة ضد
جنوب افريقيا A/AC.115/L.642
- بيان اعتمده اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
العنصري في ختام دورتها المكرمة لاستراتيجيتها
والمشاورات التي اجرتها مع المنظمات غير الحكومية
في جلساتها من ٦٠٠ إلى ٦٠٣ المعقودة في ٢٦ و ٢٧
شباط/فبراير ١٩٨٧ A/AC.115/L.643
- الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على
التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٨٧) A/AC.115/L.644
- الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع
شعب جنوب افريقيا المكافح (١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧) A/AC.115/L.645
- تقرير البعثة التي اوفدها اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصري الى زيمبابوي وزامبيا وجمهورية
تنزانيا المتحدة (٢٨ نيسان/ابريل - ١٣ ايار/مايو
١٩٨٧) A/AC.115/L.646

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة . قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
